



وزارة الإمارات العربية المتحدة
المركز الاتصالي للإعلام
اسم الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية

على الاقتصاد العربي

دكتور عبد الحليم المسعودي

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية
على الاقتصاد العربي

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى

Mobile (0020106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى
إليه

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي

مقدمة

مع منتصف شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٨ شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام ١٩٢٩. ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان^١، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا، كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقاً مالية ومؤسسات في أنحاء عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برمته موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم. كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسئولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها والتي تبين أنها كانت تراعي مصالح الدول الدائنة وتفرض شروطها القاسية على الدول النامية الفقيرة لاسترداد ديونها فقط ضاربة عرض الحائط كل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي قد تنجم عن هذه الشروط من فقر وبطالة وتضخم.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية والتي شغلت وأثرت على الأداء العام للاقتصاديات في كافة دول العالم أدت إلى تزايد الدعوات للعودة إلى النظام الاقتصادي الذي يركز على دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد والذي دعي إليه الاقتصادي

البريطاني اللورد جون ماينارد كينز كوسيلة للخروج من الركود الاقتصادي العظيم في العام ١٩٢٩. وقد يتطور الأمر إلى إعادة الهيكلة الجذرية للنظام المالي العالمي ولمنظمات اتفاقية بريتون وودز.

مشكلة البحث

لم تتج الاقتصادات العربية من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية التي وصلت في بعضها إلى أكثر من ٥٠% من قيمتها، وضياح جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي أفلست . كما أن هناك مؤسسات مالية عربية وصناديق سيادية أقامت دعاوى على مؤسسات مالية غربية لأنها نصحتها بالاستثمار في سوق العقار الأمريكي والتي كانت تعرف بأنه يتهاوى وفي مؤسسات مالية ومصرفية كانت تعرف أنها في طريقها إلى الإفلاس والتعثر وبشراء أوراق مالية رديئة ومشتقات لا قيمة لها وديون غير قابلة للتحويل، كما أنه لا يعرف حتى الآن حجم الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية العربية وهي بلا شك كبيرة وفادحة . كما انعكست هذه الأزمة على أسعار النفط التي هبطت بأكثر من ٦٧% خلال فترة وجيزة (حيث شهد سعر برميل النفط تراجعاً حاداً لينخفض بأكثر من ١٠٠ دولار في ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بما كان عليه في يولييه من نفس العام). مما جعل كثيراً من الدول العربية تعيد النظر في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ومساعداتها المالية .

وبشكل عام فإن ما بدأ قبل نهاية عام ٢٠٠٨ والسقوط الكبير للأصول وانخفاض الائتمان في الأسواق المالية، تحول إلى انكماش في الاقتصاد العالمي هو من بين أكبر ما شهده العالم في التاريخ الحديث. فمع قيام المستثمرين باستعادة الأصول المستثمرة خارج بلدانهم وتضييق أوضاع الائتمان، اضطرت الشركات في مختلف بلدان ومناطق العالم تخفيض إنتاجها وتأجيل خطط الإنفاق الاستثماري. وفي مواجهة الخسارة غير المسبوقة للثروة وسرعة ضعف أسواق العمل، قام المستهلكون بتخفيض إنفاقهم ولاسيما فيما يتعلق بالسلع المعمّرة.^٢

ويؤدي الركود الاقتصادي الحالي إلى انتشار أثره المتغلغل في كافة جوانب الاقتصاد العالمي بما يتخطى الهبوط الشديد في إجمالي الناتج المحلي وفي الإنتاج والتجارة. فأسعار المواد الأولية انخفضت بواقع النصف، مما أسفر عن إطلاق شرارة تحولات كبيرة في معدلات التبادل التجاري وأوضاع الحساب الجاري، مع التخفيض السريع لمعدلات التضخم النقدي المحلي في مختلف بلدان ومناطق العالم. فالضغوط على المالية العامة تتصاعد سريعاً حتى بالنسبة للحكومات التي كانت تتمتع بفائض في موازنتها في بداية الأزمة المالية- التي تحولت بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية- وأخذت تظهر فجوات تمويلية كبيرة في ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد كبير من البلدان، التي من المرجح على نحو متزايد أن تحتاج إلى مساندة كبيرة من مصادر رسمية للحيلولة دون صعوبة وشدة التصحيحات المدفوعة باعتبارات السوق. وبشكل عام لا يعرف حتى الآن الحجم الحقيقي لهذه الأزمة وتداعياتها، حيث غيرت هذه الأزمة كثيراً من المعادلات والمسلمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي كسعر الفائدة التي هي ركن أساسي من أركانه وعلاجه الذاتي لمشكلاته والعصاة السحرية لتصحيح عثراته وأزماته واستعادة توازنه . والسؤال المطروح الآن، ماهي أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصادات العربية؟ وكيف يمكن مواجهة الآثار السلبية المحتملة لهذه الأزمة ؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي، من خلال:

١. التعرف على أسباب هذه الأزمة.
٢. استعراض تداعيات هذه الأزمة على الاقتصادات العربية.
٣. التوصية بعدد من السياسات لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لهذه الأزمة على الاقتصادات العربية سواء على المستوى القطري أو القومي.

المبحث الأول

حقيقة وأبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية

تعتبر الأزمة الاقتصادية^٣ التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال.^٤

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فيلا حظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم تمثل حوالي ٢٧,٤ % في عام ٢٠٠٦^٥ أي أن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٤,٥٨ % من سكان العالم في عام ٢٠٠٦^٦. وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالي ٨,٦ % من الصادرات العالمية، أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ ١٥,٦ % في عام ٢٠٠٦^٧. ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إذ حصلت على ١٢,٧ % منها في عام ٢٠٠٧ كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو ١٥,٧ % خلال نفس العام.^٨ إضافة إلى ما سبق، فإن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة. ولم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل شملت الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد.^٩

١ - أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس ٢٠٠٧ وانفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨ إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالي ١% في منتصف ٢٠٠٣ وقام بتثبيتها حتى منتصف ٢٠٠٤^{١٠} ، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، فقد ارتفعت أسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالي ٨٥% خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ دون تغير يذكر في المتغيرات الأخرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال^{١١}. وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال^{١٢}. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة . وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة^{١٣}.

ومع بداية عام ٢٠٠٦ حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٥,٢٥% ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي ٩٣% وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وانتقلت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام ٢٠٠٧ حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة^{١٤}. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها. ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات. بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد. فعلى سبيل المثال الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل ٦,٦ تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة ٥٥ سنة.^{١٥}

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم

دول العالم. ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة وانتشارها يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:-16

العامل الأول : عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي أدت الى عمق الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتجاوزها حدود أزمة الرهن العقاري. وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:-

أ- **تزايد الاستهلاك:** يعيش القطاع العائلي في المجتمع الأمريكي على الائتمان، حيث يستهلك شهريا ما يتجاوز ما يمكن أن يشتريه بدخله الجاري؛ فنسبة الاستهلاك للناتج في الولايات المتحدة بلغت ٨٦,٦% في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، حيث بلغت هذه النسبة ٨٠,٤% في حين قلت عن ٧٠% في المتوسط للدول المصنعة حديثاً¹⁷. وفي ظل العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧١ حتى وصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥٨ مليار دولار. فان ذلك يشير إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلي على تلبية الاستهلاك. وقد ساهمت أزمة الرهن العقاري بتدهور العجز التجاري الأمريكي من خلال توفير الائتمان دون جدارة لتلبية التوسع الهائل في طلب المستهلكين للمساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة.¹⁸

ب- **عجز الموازنة العامة:** لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث أن إجمالي عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية قد زاد عن سقف ٤٥٠ مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة المالية المنتهية يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨، وبارتفاع نسبه حوالى ٧٦ في المائة مقارنة بالعام السابق. ومن الجدير ذكره أن العجز الأمريكي المتفاقم يتميز بصيغة عسكرية في جانب النفقات العامة وبطابع سياسي في جانب الضرائب. ولا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على

أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي. ويمكن أن تساهم هذه الخاصية بظهور وتفاقم ما يعرف بالدورات الاقتصادية السياسية في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية من خلال فرض ضغوط للأعلى على أسعار الفوائد مما قد يعمق من أزمة الأسواق المالية ويؤدي بالتالي إلى انخفاضات إضافية في أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى.^{١٩}

ت- ارتفاع المديونية التي طالت المستهلكين والحكومات. فقد أصبح الاقتصاد الأمريكي الذي مول إعادة إعمار أوروبا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية المقترض الأول في العالم ، وأصبحت الولايات المتحدة تعاني من العجز المستديم في الموازنة و الميزان التجاري، وحتى قطاع الأسر أصبح يقترض بشراهة حتى انخفض معدل الادخار إلى ما يقرب من الصفر. وبينما نجح عهد الرئيس الأمريكي كلينتون (١٩٩٢-٢٠٠٠) في تخفيض مديونية الحكومة، عاد عجز الموازنة إلى الظهور في سنوات حكم الرئيس جورج بوش، وارتفعت القيمة الصافية لمشتريات الأجانب من سندات الحكومة والشركات الأمريكية إلى ما يقرب من ٨% من الناتج المحلي الأمريكي لعام ٢٠٠٨. ورافقت هذه السياسة توسع نقدي كبير وتخفيض في مستويات أسعار الفائدة.^{٢٠} وقد أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من ٤,٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٣ وإلى ٨,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ متجاوزة حاجز ١٠ تريليون دولار بنهاية أيلول ٢٠٠٨. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل حوالي ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني من مشكلة مديونية عامة مزمنة وحادة. ويعادل حجم هذه الديون عشرة

أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية مجتمعة. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد فاق إجمالي الديون الخاصة الأمريكية حاجز ٤٠ تريليون دولار خلال العام الحالي بلغ منها حوالي ٧ تريليون دولار ديون عقارية مشكلة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وكما سبقت الإشارة أعلاه فإن هذه الديون العقارية قد ساهمت مساهمة فاعلة في خلق الأزمة المالية الحالية. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ ١٨,٤ تريليون دولار. وبذلك يتجاوز إجمالي المديونية الأمريكية حاجز ٥٠ تريليون دولار أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات المديونية هذه إلى وجود مشكلة خطيرة وعميقة في الاقتصاد الأمريكي لم يعد بالإمكان حلها في المدى القصير ولا حتى المتوسط.^{٢١}

ث- **غياب الرقابة المالية الفعالة:** ومع استمرار الانهيارات المالية المتتالية اتضح أن أحد أسباب الأزمة الرئيسية كان في غياب الرقابة الكافية على أعمال بنوك الاستثمار، ووكالات التأمين الخاصة. ناهيك عن الإهمال الجسيم الذي نسب إلى شركات التقييم المالي التي اتحدت مصالحها مع المقرضين، ويرجع غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات الرهن العقاري إلى إلغاء القيود المفروضة على بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية منذ نهاية الثمانينات. ولقد تأكد هذا الفكر في ظل قيادة ألان جرينسبان (والذي اعترف بأنه قد غالي في تقدير قدرة الأسواق على تنظيم نفسها). الذي رأس البنك المركزي الأمريكي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي) معظم سنوات التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٦. وفي ظل فكر المحافظين الجدد

كان هناك اعتقاد راسخ بقدرة الأسواق الحرة على أن تصحح نفسها بدون الحاجة إلى تدخل حكومي.

ج- **التفريط في أسس الائتمان و انتشار الفساد والاحتيايل المالي:**انهالت على بنوك الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن العشرين أموال ضخمة ومازالت نظرا لضخامة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على استيعاب المدخرات الزائدة في الدول التي لديها فوائض، خاصة الأسواق الناشئة كالصين والهند، والاعتقاد في ارتفاع درجة الأمان التي يتمتع بها الاستثمار هناك .وقد دفعت هذه السيولة الزائدة البنوك إلى منح الائتمان بدون التدقيق في توافر الأسس الائتمانية السليمة فيمن يحصل على لقروض .وعندما بدأت ظاهرة عدم القدرة على سداد هذه القروض وجفت السيولة من الجهاز المصرفي، كان من الطبيعي أن تتوقف بعض البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، مما دفعها إلى إعلان إفلاسها وتدخل الدولة لحماية مودعيها.وجدير بالذكر أن منح مثل هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن كله بحسن نية، بل أحاطت به شبهات فساد، خاصة نتيجة لارتباط دخول الإدارة العليا مع ما تحققه تلك البنوك من أرباح على المدى القصير دون ربطها بالمصالح طويلة الأجل للمساهمين .ولا يمكن هنا إغفال الدور السلبي الذي لعبته وكالات تقييم الجدارة الائتمانية التي لم تلتزم بالأسس السليمة في التقييم، وقد شاب تقديراتها عدم الموضوعية.²² فقد أظهرت الأزمة الأخيرة صوراً مختلفة من المضاربات والفساد ، لغياب الوازع الأخلاقي في الأعمال، وكذلك لنشاط الفاسدين في التدليس والغش وراء لافتات من الشفافية والحوكمة. واستغل الفاسدون تعقيدات النظام المالي الجديد وآلياته المعقدة من مشتقات وبيع آجل ، وبيع على المكشوف لتحقيق مآربهم. وامتد الفساد ليشمل بعض القيادات في البنوك وشركات التأمين الكبرى الذين حصلوا على عشرات بل مئات الملايين

من الدولارات كحوافز ومكافآت مرتبطة بالتوسع في الإقراض. بل نتج عن هذا المحفل الصاخب من المضاربات المالية ظهور عمليات نصب صريح يتم فيها جمع أموال المستثمرين في عمليات وهمية. وما يزال العالم يفاجأ بالكشف عن عمليات احتيال كبيرة على مستوى العالم بين الفينة والأخرى.

ح- انفجار فقاعة الرهن العقاري : مع أن بواذر الأزمة قد ظهرت في صيف ٢٠٠٧ مع ضعف السوق العقارية في الولايات المتحدة^{٢٣}، إلا أنها لم تلتفت الأنظار بقوة إلا في منتصف سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠٨ مع إفلاس شركة ليمان برذرز تحت وطأة التزاماتها الناتجة عن ضمان مديونيات عقارية. ويقدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك الأمريكية من الرهونات العقارية وديون الأفراد فقط بما يتراوح بين ٤٥٠-٥١٠ بليون دولار من إجمالي خسائر مرتقبة تصل إلى ٩٤٥ بليون دولار تشمل الخسائر الناتجة عن انهيار الشركات المقترضة من البنوك.²⁴ أن نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة في مطلع القرن الماضي كانت ٤٧% وأصبحت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ أي بعد قرن كامل ٦٨% فقط. ويرى البعض أن سياسة الحكومة الأمريكية في سوق العقار كانت سياسة تدخل مباشر في آلية السوق رغم هدفها النبيل الساعي إلى توفير مساكن للناس. فلم ترتفع ملكية العقار في أمريكا إلا بتدخل من الحكومة الأمريكية في سوق العقار في أي عملية إقراض، سواء في سوق العقار أو أي سوق آخر ، عمليات الإقراض تتم كالعادة بشكل دقيق للغاية ، حيث يجب تقييم إمكانية كل مقترض على سداد الدين. وقد أنشأت الحكومة الأمريكية سوق رهن عقاري ثانوي يسمى (Subprime) لغرض زيادة الملكية العقارية لمحدودي الدخل، وذلك عن طريق التدخل الحكومي لتبسيط قواعد لإقراض العقاري (Lower Mortgage Lending).

(Standards) ويقصد بذلك أنه لا يعتبر التاريخ الائتماني السيئ مشكلة أو عائقاً للإقراض ، و لا ضرورة لتقديم دفعة أولى ، والدخل ليس عائق ، إضافة إلى أن نسبة القرض إلى قيمة العقار لا تعتبر مؤشراً مهماً . إذا المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق (Deregulation) كما يفهم الكثيرون وإنما العكس تماماً . وعلى ذلك فإن هناك قناعة كافية بأن الأزمة المالية قد تفجرت في سوق الرهن العقاري بسبب تدخل الحكومة الأمريكية المباشر وللسنوات طويلة في شؤون البنوك الخاصة لتسهيل عملية الإقراض للمقترضين ذوي الدخل القليلة بمبالغ كبيرة تفوق قدرتهم على التسديد ، وليس كما يعتقد البعض كان السبب في تسبب القطاع الخاص . وقد ساعدت السياسة النقدية التوسعية في السنوات السابقة في توجيه كثير من الأموال إلى سوق العقار مما ولد فقاعة كبيرة . لقد كان من الأفضل إتباع الحكومة لسياسات تحفز على زيادة دخول و الإنتاجية ورفع مستوى معيشة تلك الفئات لتمكنها من شراء العقارات.^{٢٥}

العامة لـ الثـانى:

ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى الى اساءة
تقـدير

المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار الع
قارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها. ومن هذه الأدوات ما يلي:-

أ- المشتقات المالية: توسع قطاع الخدمات المالية بشكل كبير حيث ارتفع من ٤,٩% من الناتج المحلى الأمريكى كمتوسط للفترة (١٩٧٦-١٩٨٥) إلى نحو ٧,٥% من الناتج المحلى الأمريكى فى المتوسط للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) . وقد كان الانهيار فى القطاع المالى بسبب ازمة الرهن العقارى كبير جداً^{٢٦} . وقد ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسى

في تفاقم الأزمة المالية. فقد اتجهت أسواق رأس المال إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تُعرف بالمشتقات أمكن بها تحويل مخاطر الأصول التمويلية مثل السندات العادية وسندات التوريق إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال. وقد نمت الأصول المالية بشكل كبير منذ نهاية عام ٢٠٠٥، حيث تضاعف اجمالي هذه الأصول ليصل إلى حوالي ٣,٧ مرات الناتج المحلي العالمي بينما نمت المشتقات بضعف ما كانت عليه الأصول المالية مما يعنى أنها كانت تعادل حوالي احدى عشر ضعف الناتج العالمي مع انه لم يتم استخدامها إلا من فترة تقترب من ثلاثين عاما.²⁷ ونظرا لأن هذه الأدوات الجديدة لم تكن خاضعة لأي رقابة، فقد زادت عمليات إصدارها زيادة ضارة وتضخمت الأصول التمويلية. وعندما تركزت المواقف المالية للسندات الخاصة بالتمويل العقاري نتيجة لانخفاض أسعار العقارات، بدأت عملية تفعيل الضمانات المقدمة مقابل تلك المشتقات فحدث تدهور سريع في المواقف المالية لأغلب المؤسسات التمويلية واشتعلت الأزمة الراهنة.²⁸

ب- **صناديق التحوط والمضاربات:** شهدت السنوات القليلة الماضية ما يسمى بالابتكارات التمويلية ومن بينها صناديق التحوط. وصندوق التحوط هو صندوق استثمار تقتصر عضويته على عدد قليل من المستثمرين ويسعى نحو اتقاء الخسائر المحتملة بعدة وسائل منها « البيع على المكشوف » وإعادة الشراء والمستقبليات والخيارات. وعادة ما تقوم هذه الصناديق بالاقتراض إلى جانب الأموال الأصلية بحيث تزيد من حجم عملياتها أملا في تحقيق ربح أكبر (الرافعة المالية). سببته من جفاف السيولة في الجهاز المصرفي هي السبب المباشر الذي أدى إلى انفجار الفقاعة المتضخمة.²⁹

العامل الثالث: العامل النفسي، تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة وخاصة المستثمرين والمضاربين بالتوقع حول المستقبل عند اتخاذ قراراتها، وتتأثر توقعاتها بعوامل اقتصادية ونفسية معقدة الأمر الذي يجعلها ذات طبيعة غير منتظمة ولا تستند بالضرورة إلى المنطق أو الرشد الاقتصادي. ويصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة أو توقعات متشائمة. فإذا تفاعل المستثمرون أو المضاربون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ومضارباتهم الآن مما يميل إلى إيجاد مزيد من التوسع وتسارع العجلة الاقتصادية. أما في حالة التشاؤم فيحجمون عن الاستثمار أو إبرام الصفقات مما يؤدي إلى آثار انكماشية مضاعفة. ونظرا للطبيعة المعقدة لهذه التوقعات فإن أحدا لا يستطيع التنبؤ باتجاهها. على صعيد الأزمة المالية الحديثة تلعب التوقعات دورا كبيرا وتساهم في تفاقم الأزمة: فانفجار الفقاعة العقارية قد اوجد حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمارات الجديدة أو تقليصها على الأقل، ودفع البنوك إلى الإحجام عن الإقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفا من النقص في السيولة لديها مما ساهم بالضغط للأعلى على معدلات الفوائد وخلق شحا في السيولة. من جهة أخرى فإن التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة من الهلع في أوساط الأفراد العاديين والمضاربين ودفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي. ولا مبالغة في القول بأن عدد كبير من المستثمرين قد الثقة في الأسواق ، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة . بل وفقدوا أيضاً ثقتهم في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال. إضافة إلى ذلك فإن تفاقم العجز التجاري الأمريكي قد عرض الدولار إلى ضغوط قوية أدت إلى إضعافه بشكل ملموس مقابل العملات الدولية الرئيسية. وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها.

وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا، وقد أدى سحب مثل هذه الاستثمارات إلى عولمة هذه الأزمة وبشكل سريع في ظل التطور التكنولوجي.

٢- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تتجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة. وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨ وبدايات عام ٢٠٠٩، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية،^{٣٠} وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي³¹:

١. **تضرر القطاع المصرفي العالمي**، تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي^{٣٢}، فقد أدت إلى خسائر ضخمة وافلاسات في العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة. فنجد على سبيل المثال أن بنك سيتي جروب، أكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجعت

أرباحه الصافية بنحو ٦٠ في المائة في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ نتيجة لاضطرابات الرهون العقارية. أما نلاحظ أن بنك بي إن بي باريبا الفرنسي قد أعلن عن تجميد استثمارات بقيمة ١,٦ مليار يورو أي ما يعادل ٢,٢ مليار دولار، عندما وجد البنك أن مخاطر الائتمان العقاري في الولايات المتحدة عالية جدا. من جهته أعلن بنك يو بي اس السويسري في ١ أكتوبر أن خسائره تراوحت ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليون فرنك بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فضلا عن خسارته لعدد كبير من آبار موظفيه وقيامه بإلغاء نحو ١٥٠٠ وظيفة لديه³³.

٢. تراجع كبير في قيمة المحافظ والصناديق الاستثمارية بسبب الأزمة، فوجد على سبيل المثال أن قيمة استثمارات بنك بي إن بي باريبا الفرنسي في الصناديق الاستثمارية قد انخفضت بشكل ملحوظ من ٢,٠٧٥ مليار دولار في ٢٧ يوليو الماضي إلى ١,٥٩٣ مليار دولار في السابع من أغسطس.

٣. تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، فوجد على سبيل المثال أن شركة كانترى وأيد فاينانشيال قد أعدت خطة للاستغناء عن ١٢ ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة. ووصل عدد الباحثين عن عمل إلى ما يربو على ٧% من قوة العمل في الولايات المتحدة، وهو معدل مرتفع لم يتحقق منذ عام ١٩٧٤. وتتفاوت تقديرات الاقتصاديين حول عمق الأزمة ومداهما الزمني وكذلك معدلات البطالة في الدول المختلفة.^{٣٤} ومع تباين التأثير المحتمل للأزمة على مستويات البطالة في الدول المختلفة، فمما لا شك فيه أن تأثير الأزمة الاقتصادية على مستويات التشغيل في العالم سيكون فادحا. ويقدر تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في شهر يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ حول الاتجاهات العالمية للتشغيل أن زيادة عدد المتعطلين عن العمل في العالم قد تتراوح ما بين ٣٠ - ٥٠ مليون شخص. ويحذر التقرير من زيادة

هذا العدد ليصل إجمالي المتعطلين عن العمل إلى مائتين و ثلاثين مليون إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية دون علاج مناسب. وان حجم المشتغلين الفقراء (أقل من ٢ دولار للشخص في اليوم) يمكن أن يصل إلى حوالي 1,4 مليار شخص بزيادة قرابة ٢٠٠ مليون شخص أي ما يمثل حوالي ٤٥% من السكان النشطين الذين يعملون. وينصح التقرير الحكومات بأن تدرج قضية توفير فرص عمل في أولويات خططها الاقتصادية. وتقترح المنظمة الدولية زيادة الاستثمار في الأشغال العامة مثل الطرقات والإسكان كوسيلة للتخفيف من عبء البطالة.^{٣٥}

٤. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، ألفت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة^{٣٦}، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهيًا بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي – الذي قادته البلدان النامية – إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢,٥% في عام ٢٠٠٨ و ٠,٩% في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٤,٥% في العام القادم مقابل ٧,٩% في عام ٢٠٠٧، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي ٣٧. ومما يدل على شدة هذه الأزمة قام البنك بتعديل هذه التوقعات في ملحق خاص على النحو التالي:-^{٣٨}

- من المتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع ١,٧ في المائة في العام ٢٠٠٩، وهو أول هبوط يسجله إنتاج. وهذا يعادل تدهوراً كبيراً بنسبة ٢,٦ في المائة عن التوقعات السابقة في مطبوعة الآفاق الاقتصادية العالمية.
- وقعت البلدان عالية الدخل في ركود اقتصادي عميق في هذه السنة، مع احتمال انكماش اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع ٣ في المائة وانكماش اقتصادات البلدان الأخرى عالية الدخل بواقع ٢ في المائة.
- سيهبط إجمالي الناتج المحلي فيما بين البلدان النامية من ٥,٨ في المائة في العام ٢٠٠٨ إلى ٢,١ في المائة (مقابل توقعات سابقة بنمو عند مستوى ٤,٤ في المائة). وستشهد البلدان النامية في منطقتين هما أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هبوط إجمالي ناتجها المحلي في هذه السنة.
- من المتوقع هبوط حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة ٦,١ في المائة في العام ٢٠٠٩، مع انكماش أكبر بكثير في حجم تجارة منتجات الصناعات التحويلية.
- من المتوقع بقاء أسعار النفط عند مستوى أدنى بنسبة ٥٠ في المائة من مستويات العام ٢٠٠٨، بحيث يبلغ متوسطها ٤٧ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد، أما هبوط أسعار المواد الأولية غير النفطية فمن المتوقع أن يظل بنسبة تفوق ٣٠ في المائة.

٥. عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية : أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر،

والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين. وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا. من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.³⁹ أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي ٢١% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند ٠,٥%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل ٣,١%.⁴⁰

٦. تهديد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة إن ضخامة الإنفاق على خطط الطوارئ العاجلة تهدد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وتتسبب في تفاقم مشكلات العجز بالموازانات العامة بكل ضغوطها التضخمية وسلبياتها التنموية حيث ينتظر أن يصل عجز الموازنة الأمريكية مع نهاية سبتمبر القادم لنحو تريليوني دولار وهو ما يصل لنحو أربعة أضعاف عجز الموازنة للسنة المالية السابقة، وتشير

تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في فبراير الماضي إلي أن تكلفة خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك أصبحت بالغة الضخامة وتفوق قدرات الدول وقدرات الموازنات العامة علي الإنفاق حيث بلغت تكلفة خطط إنقاذ القطاع المالي في بريطانيا ١٩،٨% من الناتج المحلي الإجمالي وفي النرويج ١٣،٨% وفي كندا ٨،٨% وفي أمريكا ٦،٣% وفي هولندا ٦،٢% وفي ألمانيا ٣،٧% وفي فرنسا ١،٥% وفي إيطاليا ١،٣% وفي السعودية ١،٢% وفي سويسرا ١،١% كنماذج من دول العالم.^{٤١}

٧. دخول العالم في ركود اقتصادي عميق: أدت الأزمة الى حدوث ركود اقتصادي، وللركود الاقتصادي وطبيعته العالمية أثر كبير وسريع على الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان عالية الدخل. فحتى منتصف العام ٢٠٠٨، أدى استمرار النمو القوي لصادرات المنتجات الرأسمالية والمنتجات العالية التقنية إلى التعويض جزئياً عن تباطؤ الطلب المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث أتاح ذلك النمو الاستثمارات التي شكلت ركيزة النمو السريع في البلدان النامية. ولكن تلك الأوضاع انعكست حالياً، حيث أخذ انهيار صادرات البلدان عالية الدخل يعزز انكماش الطلب المحلي في تلك البلدان. فالصلات العالمية الوثيقة بين تجارة منتجات الصناعات التحويلية والإنفاق الاستثماري اللازم لمساندة النشاط الاقتصادي تحولت حالياً إلى حلقة مفرغة. الاقتصادات المتخصصة بإنتاج السلع الاستثمارية - وبينها اليابان وألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية - هي الأكثر تأثراً بهبوط الإنفاق الاستثماري. علماً بأن الهبوط سريع ومفاجئ على نحو خاص في آسيا. فعلى سبيل المثال، هبط حجم صادرات السلع من اليابان في يناير/كانون الثاني بواقع ٤٠ في المائة عن السنة السابقة. وبلغ حجم الانكماش في الصين ٣٠ في المائة وفي سنغافورة ٢٥ في المائة. وبلغ هبوط الإنتاج الصناعي نسباً مماثلة في تلك البلدان. وبالانساق مع تلك الصورة، هبط إجمالي الناتج المحلي في اليابان بنسبة ١٢،١ في المائة كمعدل

سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨ وبواقع ٢١ في المائة في كوريا و٢٥ في المائة في الصين. ومن المتوقع أن يتناسب تباطؤ نمو اقتصادات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كمجموعة مع تباطؤ اقتصادات البلدان عالية الدخل. فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد بلدان العالم النامية هبوط معدلات نموه من ٥,٨ في المائة في العام ٢٠٠٨ إلى ٢,١ في المائة في العام ٢٠٠٩، وهذا هبوط بنسبة ٣,٧ في المائة، وهي مماثلة لنسبة الهبوط في اقتصاد البلدان عالية الدخل. فهذا التزامن الشديد في الهبوط لا يمكن تبريره بالصلوات التجارية فقط، ولكنه يُبيّن أن الاقتصادات المحلية في البلدان النامية تأثرت على نحو مباشر بالأزمة المالية. فتوقف تدفقات رأس المال وانعكاس اتجاهها وانهيار أسواق الأسهم وبصورة عامة تدهور الأوضاع المالية عوامل أدت إلى توقف نمو الاستثمار في البلدان النامية، والواقع هو أن الاستثمار في العديد من البلدان النامية أخذ فعلاً في الهبوط بشدة.^{٤٢}

ومن الواضح أن الدول النامية سوف لا تتأثر بنفس الدرجة بهذه الآثار الانكماشية وذلك اعتماداً على مجموعة من العوامل أهمها:^{٤٣}

١- درجة الانفتاح التجاري: تتفاوت الدول من حيث درجة اعتمادها على الصادرات والواردات من السلع والخدمات مما يعني تفاوتاً في تأثرها بالية تعادل الأسعار، فالدول الأكثر انفتاحاً ستتأثر بدرجة أعلى من الدول الأقل انفتاحاً. من ناحية أخرى فإن الدول المعتمدة على التصدير وخاصة للسوق الأمريكي والأسواق الأوروبية ستعاني من تباطؤ في الطلب على صادراتها مما سيؤدي إلى انخفاض وتراجع في أسعار صادراتها ، وقد انعكس ذلك في الآونة الأخيرة في تراجع أسعار بعض السلع الحيوية كالبنترول ومشتقاته والعقارات وبعض المعادن والسلع الزراعية. ويتوقع ان تعمل سيكولوجية التوقعات المتشائمة على مزيد من التدهور في أسعار هذه السلع والى مزيد

من الضغوط الانكماشية. وبالطبع فبقدر ما تلحق هذه التطورات الضرر بمصدري هذه السلع فإنها في نفس الوقت تفيد الدول المستوردة لهذه السلع.

٢- درجة التورط المالي: كلما كانت درجة تورط البنوك والشركات الاستثمارية للدول النامية في عمليات الإقراض والاستثمار والمضاربة في الأسواق الدولية وخاصة الأمريكية، كلما تعرضت هذه المؤسسات لحجم أكبر من الخسائر. وهنا من المتوقع أن تعاني الدول النامية الغنية وخاصة التي تمكنت خلال السنوات الأخيرة من مراكمة قدر كبير من العملات الدولية مستفيدة من ارتفاع أسعار صادراتها، الأمر الذي ولد عندها فائض سيولة شقت طريقها للإقراض والمضاربة في هذه الأسواق الدولية للاستفادة من معدلات المردود العالية قبل انفجار الأزمة. بالمقابل ستعاني بدرجة أكبر مجموعة الدول النامية ذات الأسواق المالية المنفتحة بدرجة أكبر على الاستثمارات المالية الأجنبية، وذلك لان توقعات هبوط الأسواق إضافة إلى الشح في السيولة في دول هؤلاء المستثمرين سيدفعهم إلى سحب استثماراتهم المالية من تلك الأسواق.

٣- درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية: ستعاني بدرجة أكبر تلك الدول النامية المعتمدة بدرجة أكبر على المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك لان انشغال هذه الدول في معالجة مشاكلها الداخلية وحاجتها للموارد المالية وزيادة الضغوط المحلية المعارضة لهذه المنح والمساعدات خلال الفترة الركود الاقتصادي القادمة، سيدفعها إن لم يكن لوقف هذه المساعدات فعلى الأقل إلى تقليص حجمها. من ناحية أخرى فان هذا التأثير السلبي قد يولد أثرا ايجابيا يدفع هذه الدول الى مزيد من الاعتماد على الذات وتشغيل أكفا لمواردها الاقتصادية.⁴⁴

٤- حجم المديونية الخارجية: بالرغم من أن انخفاض أسعار الفوائد المتوقع في ظل الانكماش سيساهم في تقليل عبء المديونية الخارجية إلا أن أزمة

السيولة والإقراض الحالية ستجعل عمليات بيع الديون وإعادة الجدولة في المستقبل أقل احتمالا، الأمر الذي قد يعني مزيدا من الصعوبات وخيارات أقل أمام الدول المدينة مما قد يهدد مسيرتها التنموية المستقبلية.

٥- سياسة سعر الصرف الأجنبي: أن عددا كبيرا من الدول النامية قد اختار تثبيت قيم عملته مقابل الدولار الأمريكي بصفته عملة المدفوعات الدولية الرئيسية. وبالتالي فمن المتوقع أن تعاني هذه الدول بدرجة أكبر مقارنة بالدول التي اختارت التعويم المدار أو حتى التثبيت مقابل سلة منوعة من العملات الرئيسية. فقيمة كافة الأصول والاستثمارات المقيمة بالدولار سواء بالداخل أو الخارج قد تراجعت وتآكلت خلال السنوات الأخيرة بنفس درجة التراجع في قيمة الدولار، وقد خسر الدولار أكثر من ثلث قيمته خلال السنوات القليلة الماضية. من ناحية أخرى فإن سياسة تثبيت سعر الصرف في ظل عولمة الأسواق المالية وحرية تدفقات الأموال دوليا سيفقد الدولة السيطرة على سياستها النقدية مما يد من قدرته على مكافحة الدورة الاقتصادية ومظاهرها من تضخم وبطالة.

٦- درجة التنوع الاقتصادي والاستثماري: ستعاني بدرجة أكبر تلك الدول التي تتصف بدرجة أكبر من التركيز في استثماراتها الدولية سواء على الصعيد الجغرافي أو على صعيد القطاعي. فكلما تركزت الاستثمارات في سوق واحد كالسوق الأمريكي مثلا وفي قطاع واحد كالقطاع المالي والعقاري كلما كانت الخسائر المتوقعة أكبر. من ناحية أخرى فإن الاقتصاديات ذات الهياكل الإنتاجية الأقل تنوعا كتلك المعتمدة على سلعة واحدة أو على عدد قليل من السلع ستعاني من الضغوط الانكماشية بدرجة أكبر. وبالمثل يتوقع أن تعاني بدرجة أكبر اقتصاديات تلك الدول المعتمدة بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات وخاصة في المجالات المصرفية والتأمين والسياحية.

٧- العوامل النفسية: نظرا لاعتماد توقعات الوحدات الاقتصادية على عوامل نفسية واجتماعية وثقافية خارجة عن السيطرة ومعقدة ومتفاوتة من مكان لآخر، فان مقدار الآثار الناجمة على اقتصاديات هذه الدول سيتفاوت وفقا لحالة التوقعات السائدة. ويلعب هذا العامل دورا رئيسيا في حالة الأزمات الاقتصادية ويمكن أن يضاعف من حجم الآثار وبشكل لا يخضع لأي قاعدة منطقية. وحتى في حالة الدول المتشابهة من حيث العوامل السابقة جميعا لا يتوقع أن تكون الآثار متشابهة على اقتصادياتها. وكما اشرنا سابقا فيمكن أن يتطور اثر التوقعات إلى ديناميكية خطيرة تهدد الاستقرار والثقة في النظام الاقتصادي برمته.

٨- مدى انتشار حالات الفشل السوقي والمشاكل الاقتصادية الكلية: ستعاني بدرجة أكبر اقتصاديات الدول التي تعاني من انتشار حالات الفشل السوقي كالاحتكارات وضعف المنافسة وسياسات التدخل الخاطئة وعدم توفر المعلومات والشفافية. من ناحية أخرى يتوقع أن تتفاقم وتتفاعل المشكلة بشكل أكبر في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية كلية مزمنة كالبطالة والتضخم وارتفاع المديونية الخاصة والعامة وغيرها من الاختلالات الهيكلية والتجارية.

٣- تحليل عالمية الأزمة المالية

انتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في

بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا .

45

ويمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية⁴⁶.

العامل الأول والأساس هو ظهور بؤادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة - أعلن رسمياً عنه في نهاية عام ٢٠٠٨ - الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فاقْتَصَاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي كما سبق القول.

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة. وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم⁴⁷.

وفيما يتعلق **بالعامل الثالث** قيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام ١٩٨٧ ومطلع عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية. وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة⁴⁸.

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

٤ - البعد الزمني للأزمة

لا شك في أن عمق الأضرار المتوقعة من الأزمة يتوقف جزئياً على البعد الزمني لها وقد اختلفت التكهّنات عن طول مدة الأزمة ، وقد تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في هذه الأزمة .وهنا يمكن مواجهة أحد سيناريوهين عن طول فترة الأزمة:-⁴⁹

1-السيناريو المتفائل (تستمر الأزمة لمدة سنة واحدة):هو سيناريو يسمح بظهور آثار السياسات العلاجية خلال سنة واحدة على الرغم من وجود فترات إبطاء بين تشخيص الأزمة، ووصف العلاج، وظهور آثاره.

2-السيناريو المتشائم (تستمر الأزمة لمدة عامين أو ثلاثة على الأقل):وفق هذا السيناريو تمتد آثار الأزمة إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال للطاقات الإنتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدلات البطالة، وغير ذلك من مظاهر الركود الاقتصادي.

المبحث الثاني

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية

على الاقتصاد العربي

مقدمة

انعكست الأزمة الاقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

ويتوقع أن يكون تأثير الأزمة أكثر حدة على الاقتصادات العربية عنها على الاقتصادات النامية لما يلي:^{٥٠}

(أ) تعتمد الكثير من الدول العربية على صادرات المواد الخام المعدنية وبالذات البترول والفوسفات، ولقد انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية. وانخفض الطلب العالمي أيضا على صادرات القطن والمنسوجات التي تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات دول وادي النيل وتونس وسوريا.

(ب) تأثرت بعض الدول العربية من تراجع الطلب العقاري وبالذات في دول الخليج العربي، والأردن ومصر.

(ج) تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية مما يهدد عائدات السياحة إلى الدول العربية، ورسوم المرور في الأجواء العربية وفي قناة السويس. وقد سببت أزمة الثقة في المستقبل الاقتصادي انهيارا غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على ٥٥% في عام ٢٠٠٨ في سوق القاهرة وعمان، وبنسبة أكبر في سوق دبي. بينما لم تتأثر كثيرا أسواق تونس والدار البيضاء لأسباب منها قلة نصيب الأجانب في تلك البورصات.

(د) إلي جانب توقعات زيادة البطالة المحلية لانخفاض الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية، من المتوقع كذلك تراجع فرص عمل العمالة العربية في كافة الأسواق المستقبلية للعمالة.

(هـ) في ظل الفائدة صفر على الدولار والذي فرض لتمويل الخطط التحفيزية للانتعاش الاقتصادي فان جميع الدول النامية ومنها الدول العربية تشارك في تحمل تكاليفها بقيمة ما تملكه من احتياطات للنقد الأجنبي، بمعنى أن هذه الاحتياطات خرجت تماما من دائرة الاستثمارات ذات العائد مهما كان بسيطاً وقليلاً، ويعني أن هذه الاحتياطات أصبحت عرضة للتآكل في ظل معدلات التضخم العالمي

وفي ظل تقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية، مما يجعلها عرضة للتجميد القسري فعليا في ظل عدم توافر البدائل الآمنة لدي البنوك المركزية للدول العربية ، ويؤدي ذلك واقعا وعمليا إلي الانتقاص من قيمة المال والانتقاص من حقوق أصحاب هذا المال نتيجة لسياسات نقدية أصدرتها البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لمصالحها المباشرة . ولا بد أن تصنع الفائدة صفر خلا ضخما للتنمية علي امتداد الدول النامية وتتسبب واقعا في الإضرار الشديد بالقدرات التنافسية لاقتصادات الدول النامية في مواجهة الاقتصادات المتقدمة في ظل ضخامة التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب، وهي التزامات تتحمل بفوائد عالية ويتم سداد عائدات مرتفعة مقابلها، سواء كانت التزامات علي القطاع أو حتي التزامات علي الدول في صورة سندات سيادية مطروحة بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية، وهي جميعا لن تستفيد بصورة عامة من الفائدة صفر، وتقدر التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب بنحو ٥ تريليونات دولار في شكل أوراق مالية وديون مع نهاية عام ٢٠٠٧ تمثل نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية،

وكانت نسبتها لا تتعدى ٢٢% عام ٢٠٠٢.^{٥١}

كل هذه العوامل سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة . وقد تنخفض معدلات النمو الاقتصادي إلى قرابة ٣% سنويا خلال الفترة المقبلة وذلك اعتماداً على تقديرات مدروسة من قبل البنك والصندوق الدوليين ، وقد كان هذا المعدل ضعف ذلك في المتوسط العام في الفترة الماضية.

ويمكن تصنيف بلدان المنطقة إلى أربع فئات من أجل مناقشة القنوات المحتملة لنقل الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي⁵² .

أولاً، هناك بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة وعدد قليل من السكان . هذه الفئة هي في أفضل وضع لامتناس الصدمات الاقتصادية. فقد دخلت هذه البلدان الأزمة في وضع قوي بصورة ممتازة. ويمنحها ذلك مناعة كبيرة ضد التراجع العالمي. وسيأتي أكبر تأثير للأزمة الاقتصادية العالمية في شكل انخفاض أسعار النفط، التي تبقى أكثر العناصر المنفردة أهمية في تحديد الأداء الاقتصادي. وسيرغمها استمرار أسعار النفط في الهبوط على السحب من الاحتياطي المالي وتقليص الاستثمارات. وإذا انخفضت أسعار النفط بدرجة كبيرة فقد ينتكس الأداء الاقتصادي مثلما حدث خلال الصدمات النفطية في السابق. وسينعكس التأثير الأولي على المالية العامة وعلى توظيف العمالة الوافدة. لكن هذا السيناريو ما زال بعيداً. وهنا يجدر الإشارة الى ما يلي:-

• إن صادرات هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي ١٥٠ دولاراً للبرميل في شهر يوليو/تموز عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل في نهاية ديسمبر من نفس العام ، أي بانخفاض بنسبة ٦٧%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن

معدلات النمو في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ و العام ٢٠٠٩ ستتناقص مقارنة بمعدلات عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من العام ٢٠٠٨.

• أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا. ٥٣ ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي ٤ مليارات دولار. وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

• أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

ثانيا، هناك البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية والاحتياجات الاجتماعية الكبيرة، لكنها ذات فوائض مالية أقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن هذه البلدان هي من مصدري النفط وذات عوائد نفطية كبيرة إلا أنها ذات كثافة سكانية عالية وتتحمل التزامات اجتماعية كبيرة مما يجعل من الصعب عليها ضبط الإنفاق عند حدوث تراجع اقتصادي. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية بأوضاع مالية وخارجية أضعف من

بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدره للنفط. ومن المرجح أن تؤدي هذه الأزمه إلى تسريع وتيرة التراجع في الفائض التجاري لدى هذه الفئة. ويرجح أن تواجه هذه الحكومات تحديات مالية وهي تسعى جاهده لمواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأجل مثل البطالة. وربما تتأثر الأسر المعيشية والوظائف مع تدني الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية .

ثالثاً، هناك البلدان غير المصدره للنفط ذات الروابط القوية ببلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، أو التي تعتمد بشده على المساعدات الخارجية أو على كل منهما. وقد دخلت هذه البلدان الأزمه وهي في أضعف حال من ناحية الأرصده المالية والخارجية. ويؤدي الهبوط السريع لأسعار النفط أو استمرار انخفاض أسعاره إلى تعريض هذه البلدان لتقلص شديد في التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافده من بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن استمرار الأزمه الاقتصادية العالمية سيجعلها أكثر تعرضاً لانخفاض المساعدات الأجنبية. ويرجح أن تتأثر ميزانيات الأسر والحكومات معاً. وستظهر على الأرجح ضغوط اجتماعية مع انكماش الحيز المالي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وعودة العمالة المغتربة. ولا شك إن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهي تعتمد في نموها الاقتصادي وحجم ميزانياتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية، وبالتالي سوف تشهد توتراً مالياً بسبب الأزمه العالمية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والسعودية. فوفقاً لتقديرات محللين مصريين، إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة ٦ مليارات دولار من

رعاياها العاملين في دول الخليج والذين يقدر عددهم بـ ٢ مليون، بينما يأتي ٦٠ بالمائة من السياح إلى مصر من دول الخليج. واستفادت سوريا، من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمشق، بينما يتلقى الأردن ما يقارب ٢ مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصيغة دعم مالي .

رابعاً، هناك البلدان ذات التنوع الاقتصادي والروابط التجارية والسياحية القوية بأوروبا. هذه البلدان ستشعر بأ أكبر تأثير اقتصادي بسبب هبوط الطلب الأوروبي على الواردات والإنفاق السياحي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من أوروبا سوف تتراجع. وسيضيف هذا التأثير القادم من منطقة اليورو إلى قنوات أخرى أقل أهمية ربما تتأثر بها هذه البلدان . وستظهر هذه التأثيرات بشكل مباشر في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وفي التوظيف ودخل الأسر؛ أما الآثار على المالية العامة والقطاع المصرفي المحلي فستظهر في جولي ثانية ثانوية .

وفيما يلي عرض لأهم تأثيرات هذه الأزمة على الدول العربية

١- التأثيرات الاقتصادية للأزمة:

أ- التأثير من خلال أسواق المال:

أسواق الأوراق المالية. لا شك في أن البورصات هي أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً بالأزمة المالية العالمية، وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل. صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً أو عربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها حالياً لكن الأسعار في الواقع تعكس أيضاً توقعات قيم الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة وما قد تسببه من تراجع وكساد الاقتصاد.⁵⁴

ويلاحظ أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية قد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو ١٣٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ مقارنةً بنحو ١٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ بما يعني تضاعف القيمة تسعة أضعاف في حين لم تتجاوز الزيادة في الشركات المتداولة الجديدة نسبة ٥٠% مما يشير إلى المضاربات الحادة في هذه البورصات، وهو ما نتج عنه بالضرورة الانخفاضات الحادة في القيمة السوقية للأوراق المالية العربية وخسارتها في المتوسط نحو ٥٠% على الأقل من قيمتها مع الأزمة المالية العالمية وما تعنيه من خسائر فادحة للشركات والصناديق الاستثمارية والأفراد وكل ذلك يتطلب منظومة شاملة من المراجعات والتدقيق والإشراف والرقابة لأسواق المال وأعمالها ومعاملاتها.

ب- التأثير من خلال أسواق السلع والخدمات: سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، وانقباض الائتمان المصرفي. ولقد تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل ملفت، ومثل التراجع في الطلب على النفط وانهيار أسعاره بأكثر من ٦٧%. ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في كثير من البلدان العربية مما كذلك أدت توقعات الكساد العالمي الجديد، وتراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة

إلى تراجع الطلب على الحديد والأسمنت ومواد البناء. كذلك ظهر انخفاض كبير في الطلب على السفر الدولي والسياحة، وعلى خدمات النقل بصفة عامة مما سبب ركودا في أسواق السفن، وإلغاء طلبيات السفن والطائرات الجديدة. ويتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب على السياحة بصورة ملموسة على الدول العربية المستقبلية للسائحين الدوليين ومنها تونس ولبنان ومصر والمغرب. كذلك سوف تتأثر حركة شركات الطيران العربية العاملة على المستوى العالمي. ويتوقع أن تفقد مصر جزءا ملموسا من عائدات المرور في قناة السويس وتشارك الإمارات والمغرب وقطر في احتمال تراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي ورسوم مطاراتها الدولية. كما ستتأثر الدول العربية من خلال في انخفاض صادراتها. ويزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية حيث تقدر نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي وفقا لبيانات عام ٢٠٠٧ بحوالي ٨٧,٨%. كما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

تطور نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٧)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بملايين الدولارات	546.9	590.5	677	664	674	755	891	1089	1291	1472
إجمالي التجارة الخارجية بملايين الدولارات	303.6	320.3	409.4	397.7	418.9	504	666.9	884.2	1033	1292.7
نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي %	55.5	54.2	60.5	59.9	62.2	66.8	74.8	81.2	80.0	87.8

784.7	675.6	566	410.3	311	244.9	236.7	263.3	175	149.6	الصادرات العربية بملايين الدولارات
508	382.5	334.5	378.1	207.3	174	161	157.5	145.3	154	الواردات العربية بملايين الدولارات

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة، الامارات العربية المتحدة

وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلي بالاقتصادات العربية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى. حيث لا تقل نسبة صادرات الوقود المعدني إلى إجمالي الصادرات العربية عن ٧٥,٤%، وتصل في بعض الدول العربية إلى أكثر من ٩٠% من إجمالي الصادرات. ومن ناحية أخرى، تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو ٣٨% من الواردات العربية تليها الواردات الصناعية الأخرى والتي تشكل نحو ٢٧,٨% من إجمالي الواردات العربية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨، وتصل نسبة الواردات العربية من الأغذية والمشروبات نحو ١٢,٧% من الواردات العربية الإجمالية^{٥٦}. و تستحوذ أسواق أوروبا والولايات المتحدة واليابان على نحو ٣٩% من الصادرات العربية على حين يأتي منها نحو ٥٠,٧% من الواردات العربية الإجمالية من هذه الأسواق^{٥٧}.

ج - التأثير المتوقع على تحويلات العاملين في الخارج:

تحتل تحويلات العاملين في الخارج أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المستقبلية لها، حيث أنها تشكل أحد أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية الواردة لهذه الدول، إذ تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل ما يرد لها من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يعني أن اليد العاملة العربية تساهم في شكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية لتحويلاتهم من خلال تأمين التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق

فرص عمل جديدة. وقد بلغت قيمة تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول العربية المستقبلية، وتشكل العمالة العربية ٢٣% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسلة للتحويلات ، وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا. وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المرسلة للعمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، بينما ترسل تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الاوروبي خاصة فرنسا وأسبانيا. وبحسب احدث البيانات المتاحة، يتبين أن أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات في عام ٢٠٠٧ هي: مصر (5,9مليار دولار) ، المغرب (5,7 مليار دولار) ، لبنان (5,5 مليار دولار) ، الأردن (2,9مليار دولار) ، الجزائر (2,9 مليار دولار) ، تونس (1,7 مليار دولار) ، اليمن (1,3 مليار دولار) ، سوريا (0,8 مليار دولار) ، والضفة الغربية وقطاع غزة (0,6 مليار دولار) سنويا، هذا بالإضافة إلى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات ، وأدوات منزلية وملابس، وغيرها. وتقوم هذه التحويلات وبالذات في المغرب العربي، وفي مصر والسودان والأردن ولبنان، إجمالي ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية، أو استثمارات مباشرة. وتشكل التحويلات في عام ٢٠٠٦ (كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي) : لبنان (٢٢,٨%) ، والأردن (٢٠,٣%)، والضفة الغربية وقطاع غزة (14,7) ، والمغرب (٩,٥%) ، واليمن (٦,٧%) ، وتونس (٥%) ، ومصر (٥%) ، وجيبوتي (٣,٨%) ، وسوريا (٢,٣%) ، والجزائر (٢,٢%) ، ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول. وفي السابق تميزت هذه التحويلات عن باقي التدفقات المالية باستقرارها النسبي، فضلا عن دورها في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلية الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.^{٥٨}

وبالطبع من المتوقع انخفاض الطلب على العمالة العربية المهاجرة كنتيجة لتراجع حجم الأعمال في الدول المستقبلية للعمالة وبالذات في قطاعات التشييد

والبناء. ويعاني العامل العربي، وبالذات في الأسواق الأوروبية، من التمييز حيث أنه آخر من يستخدم وأول من يطرد. وتشير بعض التقديرات المتشائمة إلى إمكانية انخفاض العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربية بمعدل قد يصل إلى ٣٠% خلال عام ٢٠٠٩. ولكم منظمة العمل العربية ترى بأنه قد تنخفض أعداد العمالة الوافدة إلى تلك الأسواق بمعدل من ١٠-١٥% نتيجة تراجع حجم الإنفاق الكلي وتراجع الرواج العقاري، ومع ذلك فهناك قطاعات كثيرة لن تتأثر، إما لارتباطها ببند الإنفاق الحكومي التي لن تنخفض كثيرا إلا إذا بقي سعر برميل النفط دون الخمسين دولار (حيث اعتمدت موازنات العديد من الدول النفطية على تقديرات لسعر النفط تدور حول من ٥٠-٧٠ دولار للبرميل)، أو لانخفاض المرونة الداخلية للطلب على بعض أنواع العمالة مثل السائقين والعمالة المنزلية.. الخ. وأخيرا يلاحظ أن الطلب على العمالة المهنية مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين قد لا يتأثر كثيرا وإن تأثرت رواتبهم بالانخفاض مع زيادة المنافسة وبالذات من العمالة الآسيوية. وعلى العموم فإننا نتوقع أن تنخفض تحويلات العاملين العرب خارج بلدانهم في الأمد المتوسط إذا كتب للأزمة أن تستمر لسنوات. إلا أنه في الأمد القصير سوف تتأثر التحويلات بسعر صرف العملة الأمريكية خاصة بالمقارنة مع العملة الأوروبية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تحويلات العاملين تمثل في المتوسط ٦% من الناتج الإجمالي للدول المرسله للعمالة فإن انخفاض التحويلات قد يتسبب في تراجع معدل النمو الاقتصادي للبلدان المرسله للعمالة، ناهيك عن الأثر المضاعف لهذه التحويلات التي تساهم عادة في دعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي.^{٥٩}

د- تأثير الأزمة العالمية على مستويات التشغيل والبطالة :

يتسم تقدير أثر الأزمة العالمية على مستويات التشغيل بالتعقيد، إذ تتأثر الدول المختلفة حسب مدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي وحسب درجة نموها وهيكلها الإنتاجي. كذلك تتأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة متباينة. ولعل أول

القطاعات التي تأثرت بالأزمة العالمية كانت قطاع المصارف والخدمات المالية، وامتد هذا بالطبع إلى قطاع التشييد والعقارات، ثم إلى قطاع البيع بالتجزئة، ثم قطاع السياحة والترفيه، وأخيرا قطاعات الإنتاج الصناعي والاستخراجي، والزراعي. وعليه من المتوقع أن تتأثر مستويات التشغيل في الدول المختلفة حسب درجة تنوع اقتصاداتها، وارتباطها بالاقتصاد العالمي، وكذلك حسب تفاعل مسببات الأزمة داخليا. فعلى سبيل المثال من المتوقع أن لا تتأثر بعض الاقتصادات الزراعية التي لاتصدر للخارج كثيرا بالأزمة العالمية، حيث أن معظم الإنتاج والتشغيل يسخر لتلبية الاحتياجات المحلية. من ناحية أخرى، نجد أن اقتصادا يعتمد بشكل كبير على تصدير الخدمات إلى الخارج (كما هو الحال في البلدان السياحية) ، أو على تحويلات العاملين سيتأثر بشكل أكبر من غيره.

ويتوقع أن تسبب الأزمة العالمية تراجعا في مستويات التشغيل في الدول العربية. . وتقدر منظمة العمل العربية الزيادة في عدد المتعطلين عن العمل قد لا يقل ع الزيادة عن ٣,٦ مليون خلال السنتين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية فقط . وبدون هذه الأزمة ، فإن ما ينشأ من فرص عمل يقل عن حجم الداخلين الجدد في سوق العمل . وذلك مع الجهد الكبير في إيجاد فرص عمل خلال السنوات القليلة الماضية . وهو جهد دعمه نمو اقتصادي مرتفع بلغ متوسط معدله قرابة ٦% على المستوى العربي خلال السنوات الخمس الماضية . ومع ذلك فإن معدل البطالة في سنة الأساس ٢٠٠٨ بلغ ١٤% وبالتالي كان حجم المتعطلين ١٧,٥ مليون في تلك السنة على المستوى العربي ، ولو استمر الجهد السابق للسنتين المقبلتين وبدون تداعيات للأزمة فإن حجم المتعطلين عن العمل سيبلغ ١٨ مليون عام ٢٠٠٩ و١٨,٦ مليون عام ٢٠١٠.

والحقيقة أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءاً الأول هو استغناء المؤسسات عن بعض العاملين فيها أو عنهم جميعا عند انهيارها

أو نقل مراكز أعمالها . والاتجاه الثاني هو تقليل فرص عمل للداخليين الجدد فى سوق العمل .

وعملية تسريح العاملين فى بلدان الاستقبال العربية تمس نظريا العمالة الوافدة المتعاقدة بما فى ذلك العمالة العربية المتنقلة ولكن لسوء الحظ فهى تمس المواطنين أنفسهم والعرب بشكل خاص . فتركز المواطنين خارج القطاع الحكومى هو فى قطاعات المصارف والبنوك والاستثمار والعقارات وبصورة غير مباشرة فى خدمات السياحة واستقدام العمالة وهذه القطاعات هى الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية . وفى ظروف الاستغناء عن العمالة فإن المؤسسات تتبع منهج تقليل الإنفاق خاصة بالضغط على الأجور والرواتب وفى هذه الحالة يصبح الوافد منافسا قويا للمواطن وتصاب عندئذ برامج توظيف الوظائف ببعض الخلل ، كما أن إدارة الشركات والمؤسسات الخاصة يتعاظم فيها دور الشبكات الاجتماعية والعرقية النافذة ، وتسعى هذه الشبكات لحماية المنتسبين إليها على حساب المواطنين والعرب . وإنهاء عقود جانب من العمالة الوافدة فى قطاعات الإنشاءات والتوزيع وغيرها لا يقلل كثيرا من تداعيات الأزمة فهناك شريحة واسعة من المواطنين المنفعة بوجود هؤلاء ، خاصة فى قطاعات تأجير العقارات والتعليم والصحة وخدمات المطاعم وتجارة المفرد والتوزيع .. إلخ .

أما التأثير على الاقتصاديات الزراعية فقد يكون نوعيا أكثر منه كميًا وذلك بتحول المنتجين الزراعيين بغرض التصدير إلى الإنتاج للاستهلاك المحلى ، فنقل الخدمات الداعمة لهم من تمويل وائتمان وتقنية وتقل الدخل وتسوء أوضاع المزارعين وإن لم يفقدوا أعمالهم .

هـ - التأثير عن طريق تدفق الاستثمارات:

بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن بيانات منظمة الأونكتاد تشير إلى أن هناك ٢١ دولة عربية استقطبت نحو ٧٢,١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ مقابل ٦٧,٩

مليار دولار في عام ٢٠٠٦ مما يشير إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو ٦,٢% وبزيادة قيمتها ٤,٢ مليار دولار.^{٦١} وتوضح هذه التدفقات أن هناك عوامل جاذبه داخل العديد من الدول العربية وأن هناك علي الطرف الآخر عوامل دافعه خارجية وكل ذلك لا بد وأن يتأثر بشكل ملموس وملحوظ بمتغيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ويدفع لانخفاض التدفقات من العالم^{٦٢} مما يحتم الاتفاق علي منظومة استثمارية عربية بديله. ووفقاً لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى ٣٠% مقارنة بالعام الماضي.٦٣

٥- **التأثر عن طريق الحصول على التمويل وتكاليفه.** لاشك بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل. كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

٢- الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة:

من المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى التأثير على أسواق العمل الوطنية بصورة متباينة. ولعل القطاع المالي والعقاري في مقدمة القطاعات المتوقعة تأثرها مع احتمال امتداد نفس السياسة إلى قطاعات أخرى مثل المقاولات والاستشاريين والموردين . ويتعرض قطاع السياحة - الذي يعد واحداً من أهم الدعامات الأساسية لبعض الدول العربية متوسطة الدخل مثل مصر وتونس والمغرب ولبنان - لأزمة حادة نظراً لانخفاض المتوقع في أعداد السائحين مع تفاقم الكساد الاقتصادي. ومع ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض دخول العمال القادرين على الحفاظ على وظائفهم، ومع الخسائر الهائلة التي أصابت المستثمرين في أسواق المال، هناك خطر قائم بتآكل الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة، ويفقدها دورها التاريخي كعنصر توازن في المجتمع وحامية لقيمه ومدافعا عنها في وجه تيارات التغريب، والتطرف. وقد يؤدي الضغط الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم مشكلات البطالة إلى ارتفاع نسبة الجرائم المالية وجرائم العنف في الوطن العربي .

٣- - الإجراءات العربية لمواجهة الأزمة العالمية :

واجهت السلطات المعنية فى كل قطر عربى آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة لكن ينقصها التنسيق والموقف الموحد حتى انعقاد قمة الكويت .^{٦٤} ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها . وقد بذلت الحكومات جهدا لبث الثقة فى الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعديلات فى عمل البورصات العربية أو تعديل فى بعض برامج التنمية .

وقد برز خلال الأزمة ووسائل مجابقتها حاجة ماسة إلى الشفافية فى إدارة الاقتصادات الوطنية وأسواق المال فيها أكثر مما هو متوفر حاليا كما أن المزيد من (حوكمة) المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة . والأهم من ذلك إعادة النظر فى خيارات التنمية وأولوياتها وفى معايير الاستثمارات للأمان والربحية والاستدامة .. وقد سقطت صروح مالية عالمية لم يكن يشك فى جدارتها وكفاءتها بأية صورة كما أن الصورة المثالية لشركات التقويم والمراجعة الحسابية العالمية اهتزت بل إن الشكوك زعزعت واحدة من أركان النظام الليبرالي وهو الاحتكام إلى سعر الفائدة كمنظم رئيس للأسواق ، وأن الأسواق إذا تركت دون تدخل فهي قادرة لوحدها على تصحيح الخلل فيها ووجدت وسائل عمل تبنتها المصارف الإسلامية بمزيد من الاهتمام .

وتجلت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة فى نتائج قمة الكويت . فقد كانت الأزمة حاضرة بقوة فى هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها . كما اتخذت قمة الكويت قرارا بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.^{٦٥}

فإعلان الكويت أكد على :

- إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز من قدرة البلدان العربية على مواجهة الأزمة .
- التوجيه بتشجيع الاستثمار البيئي العربي .
- دعم الاقتصاد الحقيقي .
- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية لتسهيل شروط منح قروضها والمساهمة في تمويل مشاريع التكامل وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية .

المبحث الثالث

آليات مواجهة الآثار السلبية المتوقعة للأزمة على اقتصاديات الدول العربية

١- آليات معالجة آثار الأزمة السلبية على المستوى القطري:

لعلاج الآثار الإضافية المتوقعة للأزمة العالمية في الدول العربية نقترح ما يلي:

أولاً: رفع معدل نمو الاستثمارات و هو ما يتطلب توفير مناخ جاذب للاستثمار^{٦٦} يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التي تسهم في استيعاب نسب أعلى من العمالة.

ويجب التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية تقتصر على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها:-

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة المالية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفوءة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضاً تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف إلى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانياً: زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي: و تبدو هناك مجالات واعدده في قطاعي الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعي وفقاً للمزايا التنافسية

مع أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمالة. و كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغلة في الوطن العربي فرصاً واعدته لتحقيق ذلك.

ثالثاً:زيادة زيادة حجم الإنفاق الكلي:يتطلب مواجهة الأزمة العمل على رفع مستوي الطلب الكلي سواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. وقد تمثل الأزمة فرصة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية في الدول العربي. وما زال قطاع المواصلات والنقل العام بين المدن يعاني من تخلف شديد، ولا توجد سكك حديدية بين المراكز السكانية الكبرى في الكثير من الأقطار العربية بالرغم من أنها في العادة أقل وسائل النقل تكلفة. وأيضاً مازالت بعض المدن العربية تعاني من التخمة المرورية نتيجة إهمال مشروعات النقل العام في السنوات الأخيرة.

رابعاً:تفعيل برامج التشغيل والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وتتوقع منظمة العمل العربية أن تسبب الأزمة العالمية تراجعاً في مستويات التشغيل في الدول العربية. وتعتقد أن الزيادة في عدد المتعطلين عن العمل قد لا يقل عن ٣,٦ مليون خلال السنتين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ، وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية فقط . وبدون هذه الأزمة ، فإن ما ينشأ من فرص عمل يقل عن حجم الداخلين الجدد في سوق العمل . وذلك مع الجهد الكبير في إيجاد فرص عمل خلال السنوات القليلة الماضية . وهو جهد دعمه نمو اقتصادي مرتفع بلغ متوسط معدله قرابة ٦% على المستوى العربي خلال السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك فإن معدل البطالة في سنة الأساس ٢٠٠٨ بلغ ١٤% وبالتالي كان حجم المتعطلين ١٧,٥

مليون فى تلك السنة على المستوى العربي كما أشرنا من قبل ، ولو استمر الجهد السابق للسنتين المقبلتين وبدون تداعيات للأزمة فإن حجم المتعطلين عن العمل سيبلغ ١٨ مليون عام ٢٠٠٩ و١٨,٦ مليون عام ٢٠١٠. وتتوقع المنظمة وصول حجم المتعطلين عن العمل فى ظل الأزمة عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٢٢,٢ مليون كحد أدنى ، وبذلك يصبح معدل البطالة ١٧% فى تلك السنة. لكن أعداد المتعطلين عن العمل قد ترتفع عن ذلك إذا لم تتخذ إجراءات خاصة لدعم التشغيل ولتجنب تداعيات الأزمة ولصيانة الاقتصادات العربية من مرحلة الكساد . .^{٦٧}

والحقيقة أن تداعيات الأزمة تعمل فى اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءاً الأول هو استغناء المؤسسات عن بعض العاملين فيها أو عنهم جميعاً عند انهيارها أو نقل مراكز أعمالها . والاتجاه الثانى هو تقليل فرص عمل للداخلين الجدد فى سوق العمل .

وهنا تأتى أهمية القطاع الخاص ومساعدته على زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل. فقد أثبتت التجربة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى توفير فرص العمل، حيث تولد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل الجديدة فى الدول العربية .

ويعنى كل هذا أن البلدان العربية مدعوة لإعطاء أولوية لجهود التشغيل من خلال تفعيل برامج التشغيل فى الدول العربية من جهة ورعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها من جهة أخرى حتى لاتأخذ الأزمة أوصافاً جديدة فبعد أن كانت مالية ثم اقتصادية ثم أزمة تشغيل فقد تصبح أزمة فقر واضطراب . وفى هذا الخصوص نوصى بما يلي:-

أولاً: توصيات بشأن تفعيل برامج التشغيل فى الدول العربية

هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الأثر الإجمالى لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها فى الدول العربية. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب الجانب الذى تنتمى إليه من سوق العمل، على النحو التالى:⁶⁸

١- إجراءات جانب العرض، وتشتمل على ما يلي:

- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة..
- العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم ، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- حث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته، وبخاصة التدريب السابق للتوظيف، والذي تستخدمه الشركات في الدول المتقدمة للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي التشغيل الجدد . ويعتبر هذا النوع من التدريب محقرا لكلا الطرفين، أي للمتدربين، إذ ثمة عمل بانتظارهم، وللشركات، إذ أنها لن تحتاج إلى استثمار المزيد من الجهود في تدريبهم.
- مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.

٢- إجراءات جانب الطلب، وتشتمل على ما يلي:

- إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل ، وجعل سياسات تحديد الأجور و الضمانات المقدمة للعاملين غير مثبطة لتشغيل الملتحقين الجدد ، حيث أن ارتفاع تكلفة التوظيف، ومساهمة أرباب العمل في صناديق التقاعد، وتعقيد عمليات التسريح عند الحاجة، لها آثار سلبية على إمكانية توظيف طالبي العمل الجدد.

- التخفيض في تكلفة توظيف المتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجور والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.
- أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.
- وتوسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، و تكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباعثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.
- تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل ، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

٣- إجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، وتشتمل على الآتي:

- تلافي النقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل و احتياجات التدريب ، حيث أن هذا النقص يُعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها. وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن الدول العربية من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل . كما تبقى الحاجة ملحة لإقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث أن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم في توسيع الهوة بين العرض والطلب في السوق.

- تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعها و يجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.
- ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث الموائمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة
- توسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.

ثانيا: توصيات بشأن رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها: فلا تزال هناك مجالات واعدته لزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الدول العربية إلا أن ذلك يتطلب زيادة قاعدة المستثمرين من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة^{٦٩} و تحقيق التكامل بينها بما يكفل دعم العلاقات الامامية و الخلفية للقطاع الصناعي و يسهم في زيادة الطاقات الانتاجية، و يتطلب ذلك العمل على إزالة جميع العقبات التي تعترض إقامة مثل هذه المشروعات^{٧٠} و تحقيق التكامل و التنسيق بين القطاعين العام و الخاص داخل كل دولة عربية من ناحية و من ناحية أخرى تحقيق التنسيق على المستوى العربي بما يكفل استخدام الميزة التنافسية لكل دولة لمصلحة زيادة الناتج و الإنتاجية العربية. ولذلك يجب العمل على:

١. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي

٢. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشروعات وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشروعات الصغيرة وغيرها.

٣. توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات

٤. دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في هذا المجال وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

٥. توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الانتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.

٦. انشاء قواعد لبيانات واحصاءات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل هذه المشروعات وغيرها وتوفير بيئة لتبادل هذه المعلومات بصورة منتظمة حيث ان هذا أمر بالغ الأهمية في عملية وضع السياسات الرامية إلى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع.

٧. تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة.

٢- إجراءات مطلوبة على المستوى القومي :

تتطلب مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية إجراءات على المستويات القطرية، والإقليمية ، والدولية . وقد كان من المناسب أن تناولت القمة الاقتصادية العربية مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تخفف من أثر الأزمة على الدول العربية، وتساعد في تلافي تكرار تداعياتها السلبية . وفي ذات الوقت فإن أي برنامج مقترح لعلاج الأزمة يساهم في تقوية اللحمة بين الدول العربية وجعل إقتصاداتها أكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعوب ، وبالذات في زيادة الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد العربي ، ورفع مستوى المعيشة. وتأكدت أهمية التضامن العربي لكون الدول العربية معرضة أكثر من غيرها لتقلبات أسعار صادراتها واعتمادها المتزايد على واردات الغذاء، مع تفاقم أزمة الشح المائي والتخلف التكنولوجي... هذا إلى جانب ما تعانيه الدول العربية غير النفطية من نقص المدخرات المحلية، وما تواجهه من صعوبات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونقترح في هذا المجال السياسات التالية:-

١- ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعزيز الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية بما يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية

لا شك في أن القطاعات المتأثرة سلبا بالأزمة المالية يمكن أن يقوم الاستثمار العربي البيني بتنشيطها وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي. ولا بد أن تركز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات إنتاجية تحقق لها هدفها. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ فهذه

الاستثمارات تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

وإذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فاجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) كما في جدول رقم (٢) بلغ نحو ٩٤,٦ مليار دولار. ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من ١,٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاهها تصاعدياً في الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧. وتوضح البيانات تركيز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيضة للاستثمارات باستثمارات إجمالية بلغت ٤٠,٥٧ مليار دولار بنسبة ٤٢,٩% من الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧)، تليها لبنان بنحو ١٢,١٣ مليار دولار بنسبة ١٢,٨% ثم مصر ٨,٧٣ مليار دولار بنسبة ٩,٢% من الاجمالي، تليها السودان بنحو ٨,٢ مليار دولار بنسبة ٨,٦٨%، الإمارات بنحو ٤,٦٧ مليار دولار بنسبة ٤,٩%، تونس بنحو ٤,٠٦ مليار دولار بنسبة ٤,٣%. وقد شكلت هذه الدول الستة نحو ٨٢,٨٨% من اجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).

جدول رقم (٢)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف (١٩٩٥-٢٠٠٧)

مليون

دولار

الاجمالي	2007	2006	2005	2003	2000	1995

(1995-2007)							
3565.98	—	350.15	1121.44	672.1	24.8	59.8	المغرب
8729.7	1874.6	3273.6	363.1	110.1	113	455	مصر
1567.65	—	—	260.55	65.4	347.5	3.5	الجزائر
4068.66	127.3	2363.8	153.76	39.3	49.1	54.7	تونس
885.9	—	—	—	191.7	—	13	البحرين
8220.2	—	2004	2455	391	414.6	38.8	السودان
318.2	—	—	—	10	61.8	—	قطر
4675.7	—	2316	0	650.2	196	—	الامارات
2321.33	845.9	959.9	299.4	12.4	26.2	35.7	الأردن
12134.2	3342.8	2266.8	1779.8	850	350	157.8	لبنان
40574.2	7088	1649	28797	562.2	76.8	12.2	السعودية
3519.2	370	225	955.4	41.7	8.7	333.5	سوريا
770.6	—	—	573.3	—	—	4.2	سلطنة عمان
331.59	—	—	0.49	—	—	250	فلسطين
—	—	—	—	—	—	—	موريتانيا
—	—	—	—	—	—	—	الكويت
—	—	—	—	—	—	—	جيبوتي
—	—	—	—	—	—	—	الصومال
—	—	—	—	—	—	—	العراق
1223.1	302.1	246.4	300.3	0.064	80.4	—	ليبيا
1690.34	89.46	849.59	203.92	126.4	68.5	11.9	اليمن
94596.5	14040.1	16504.2	37263.4	3722.5	1817.	1430.	مجموع الدول العربية
5	6	4	6	6	4	1	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية

لعام ٢٠٠٧، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٨٩

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى. ٧١

ويلعب العامل السياسي دوراً محورياً في انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية، فارتفاع أو انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة، بما في ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم تدفق الاستثمار البيني كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدي أيضاً إلى ضعف معدل الاستثمار البيني^{٧٢}.

بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملية سوى في إطار إستراتيجية تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. وتتطلب من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.

وبالمثل يلزم النظر في تفعيل دور أسواق المال العربية في توفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبرى عن طريق الربط بينها والسماح بقيد الشركات غير المحلية وبعمليات القيد المشترك.

كذلك يلزم تطوير القوانين والمؤسسات الحاكمة لعمل الشركات في الوطن العربي، والأخذ بمبادئ المواطنة العربية، ومقاومة الاحتكار، وقيود التجارة البينية.

ثالثاً: تنشيط وسائل تمويل الصادرات: لا شك في أن الأزمة الاقتصادية الحالية وما تسببت فيه من حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي على السلع المستوردة سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو في آسيا، سيؤثر بشكل

كبير على حجم الصادرات العربية^{٧٣} وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون العرب، بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعى مزيد من التطوير في جودة المنتج العربي ووضع إستراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها. كما ستؤدى إلى ارتفاع كلفة تمويل الصادرات وهنا لابد من السعي عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية و الاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي.^{٧٤}

وفى هذا الخصوص نوصى بما يلى:

- ١- دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العربية لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على الصادرات قطريا وعربيا.
- ٢- دعوة المؤسسات المالية العربية والوطنية لزيادة دعمها لتمويل وضمان الصادرات.
- ٣- وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات العربية تعتمد على تنشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية من جهة، وتنشيط جانب الطلب إما بتوسيع الأسواق القائمة أو بإيجاد أسواق جديدة من جهة أخرى. وهذا يتطلب إزالة المعوقات التى تحول دون دخول المنتجات العربية إلى هذه الأسواق.
- ٤- دعوة الحكومات العربية للمساعدة فى إيجاد بدائل عن الصادرات التى تأثرت بالأزمة خاصة فى القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات ، وتقديم تسهيلات مناسبة لقطاع السياحة والسفر ، وبذل المزيد من الإجراءات لتشجيع التجارة والسياحة البيئيتين العربيتين .

٥- متابعة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية من قبل منظمات العمل العربي المشترك على الصادرات العربية من خلال:

- إعداد دراسات معمقة واستشراف للمستقبل القريب .

- ندوات وملتقيات يمثل فيها الفاعلون الاجتماعيون والفاعلون الاقتصاديون

رابعا:تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية وتبنيها لخطة قومية لاستكمال مشاريع الربط الكهربائي والطرق والبنية الأساسية في الوطن العربي. وكذلك تشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في الوطن العربي. ومن المعروف أن الصناديق السيادية في بعض الدول العربية قد ساهمت في تمويل مشروعات البنية الأساسية في عدد من الدول المتقدمة. ولقد حان الأوان لتوجيه بعض أموال هذه الصناديق إلى المشروعات العربية التي تساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

رابعا: القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضا من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملية لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لتركز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على

المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بيننا وإلى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

خامسا: استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي: ضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استنادا إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشاركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

- المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

الخاتمة

هدف البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول العربية، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:-

١- نتائج البحث:-

١. تعتبر الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال .

٢. أن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي متمثلةً وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة.
- ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.
- العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة . بل وفقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال .

٣. أن تداعيات هذه الأزمة ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة. وأن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. لهذه الأزمة تداعيات عدة على الاقتصادات العربية من خلال اسواق رأس المال واسواق السلع والخدمات وتحويلات العاملين وتدفق الاستثمارات والتشغيل والحصول على التمويل.

٢- التوصيات:-

لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة للأزمة على اقتصاديات الدول العربية فإننا نوصى بما يلي:-

أولاً: المستوى القطري:

١- رفع معدل نمو الاستثمارات و هو ما يتطلب توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التي تسهم في استيعاب نسب أعلى من العمالة.

٢- زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي: و تبدو هناك مجالات واعدته في قطاعي الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعي وفقاً للمزايا التنافسية مع أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمالة. و كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغلة في الوطن العربي فرصاً واعدته لتحقيق ذلك.

٣-زيادة زيادة حجم الإنفاق الكلي:يتطلب مواجهة الأزمة العمل على رفع مستوى الطلب الكلي سواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. وقد تمثل الأزمة فرصة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية في الدول العربي. وما زال قطاع المواصلات والنقل العام بين المدن يعاني من تخلف شديد، ولا توجد سكك حديدية بين المراكز السكانية الكبرى في الكثير من الأقطار العربية بالرغم من أنها في العادة أقل وسائل النقل تكلفة. وأيضاً ما زالت بعض المدن العربية تعاني من التخمة المرورية نتيجة إهمال مشروعات النقل العام في السنوات الأخيرة.

٤- تفعيل برامج التشغيل والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أن البلدان العربية مدعوة لإعطاء أولوية لجهود التشغيل من خلال تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية من جهة ورعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها من جهة أخرى.

ثانياً:على المستوى القومي :

١-ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية بما يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية

لا شك في أن القطاعات المتأثرة سلباً بالأزمة المالية يمكن أن يقوم الاستثمار العربي البيني بتنشيطها وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي. ولا بد أن تركز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات إنتاجية تحقق لها هدفها. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ فهذه الاستثمارات تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

٢- تفعيل دور أسواق المال العربية في توفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبرى عن طريق الربط بينها والسماح بقيد الشركات غير المحلية وبعمليات القيد المشترك.

٣- تطوير القوانين والمؤسسات الحاكمة لعمل الشركات في الوطن العربي، والأخذ بمبادئ المواطنة العربية، ومقاومة الاحتكار، وقيود التجارة البينية.

٤- تنشيط وسائل تمويل الصادرات و السعى عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية والاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي.

٥- وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات العربية تعتمد على تنشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية من جهة، وتنشيط جانب الطلب إما بتوسيع الأسواق القائمة أو بإيجاد أسواق جديدة من جهة أخرى. وهذا يتطلب إزالة المعوقات التي تحول دون دخول المنتجات العربية إلى هذه الأسواق.

٦- تقديم تسهيلات مناسبة لقطاع السياحة والسفر ، وبذل المزيد من الإجراءات لتشجيع التجارة والسياحة البينيتين العربيتين .

٧- تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية وتبنيها لخطة قومية لاستكمال مشاريع الربط الكهربائي والطرق والبنية الأساسية في الوطن العربي. وكذلك تشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في الوطن العربي. ومن المعروف أن الصناديق السيادية في بعض الدول العربية قد ساهمت في تمويل مشروعات البنية الأساسية في عدد من الدول

المتقدمة. ولقد حان الأوان لتوجيه بعض أموال هذه الصناديق إلى المشروعات العربية التي تساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

٨- استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

- المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

¹ تم تقريبا تأمين اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية في أمريكا وهما " فريدي ماك" و"فاني ماي"، كما أفلس بنك "ليمان براذرز"، واضطر بنك "ميريل لينش" للقبول بصفقة بيعه لمصلحة "بانك أوف أمريكا". وتم أيضا تأمين شركة التأمين "ايه اي جي" لتهتز جراء ذلك كله الأسواق العالمية.

2 البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩: مستجدات التوقعات، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٩، ص ٢

³ من المفيد الإشارة إلى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي. ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول. والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق. ولا تقتصر الأدلة

والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأميركية الحالية تؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي فقط ولكن هناك أدلة وشواهد قوية تتمثل في زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون بأننا لم نشهد الأسوأ بعد.

وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن هناك شرطاً ضرورياً لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح فالقطاع المالي غير مستقر ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تهنأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، متاح في

www.almethaq.info/news/article590.htm

4 للنفاصيل حول هذه الأزمات راجع:

Barry Eichengreen ,The Global Credit Crisis as History ,the University of California, Berkeley, December 2008

- الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 14 آذار/ مارس - 2009 ، ص ص ٣-٨

⁵ محسوبة من

-World Bank (2008),"World Development Report 2008: Agriculture for Development", Washington D.C,USA,Table4.p341

⁶ محسوبة من :

-World Bank," World Development Report 2008, Opcit,Table 1.p335

⁷World Bank, Opcit,Table 5.p343

⁸ UNCTAD (2008) ,"World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York, Annex table B.1,p253

9 هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي» وبين «الاقتصاد المالي». فأما الاقتصاد العيني «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). «فالأصول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكلاً وملبساً وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالإقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. أما الاقتصاد العيني فهو يشمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية. وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية علي مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال

الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة. ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول علي تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يتقون في هذه البنوك. وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني.. . حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، عن صحيفة " المصري اليوم " المصرية، 4 / 10 / 2008 . متاح في <http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241>

¹⁰ Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008),p48

¹¹ Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about,Op cit,p 32

¹² راجع ذلك بالتفصيل في:

David Greenlaw, and others, Leveraged Losses: Lessons from the Mortgage Market Meltdown†,U.S. Monetary Policy Forum Report No. 2,Rosenberg Institute, Brandeis International Business School and Initiative on Global Markets, University of Chicago Graduate School of Business, 2008

International Monetary Fund, Global Financial Stability Report,
Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness,
April 2008

Ismail Sirageldin ,The 2007 Credit Crisis: a Long-term View, ERF
Working Paper 454 ,January 2009

¹³ Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global
Financial Crisis Happened, opcit,pp3-9

¹⁴راجع:

Markus K. Brunnermeier,Deciphering the Liquidity and Credit
Crunch 2007–2008, *Journal of Economic Perspectives—Volume 23,*
Number 1—Winter 2009—Pages 77–100

¹⁵ صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي.متاح في:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

¹⁶ هناك العديد من الدراسات التي تناولت أسباب هذه الأزمة و للتفاصيل راجع :

-International Monetary Fund, Global Financial Stability Report,
Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness,
April 2008

-International Monetary Fund, Global Financial Stability Report,
Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and
Policy ,October 2008

- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global
Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ:
Princeton University Press, 2008).

- سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاسات ها على مصر،المركز المصرى
للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص ٢-١٠
-يوسف خليفة اليوسف،الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد
٣٥٨ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ص

٢٠-١٥

-الياس سابا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها،مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٠
مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان ، شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، ص ص ١٠-١٦

17 سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر،المركز المصري
للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص٣
18 الجامعة الأردنية، الأزمة المالية الدولية الراهنة: الأسباب والآثار والآفاق،المركز
الاقتصادي،عمان ،أكتوبر ٢٠٠٨،ص٢

19 المرجع السابق ص ٣

20 منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية .. الفرص والآمال،مؤتمر العمل
العربي،الدورة السادسة والثلاثون، (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية ٥ - ١٢ أبريل / نيسان
٢٠٠٩)،ص ١٥٤

21 الجامعة الأردنية، الأزمة المالية الدولية الراهنة: الأسباب والآثار والآفاق، مرجع سابق،ص٣

22 وقد تواطأت في الأزمة الحالية شركات التقييم المالي الكبرى من أمثال موديز وستاندارد أند
بور Moody's and Standard and Poor، التي من المفترض أن تساعد المستثمرين والبنوك
على تقييم المخاطر الحقيقية للأوراق المالية في تقييم الأوراق المالية المغطاة بالأصول العقارية
مما سهل حصولها على غطاء تأميني مناسب. وهكذا نالت هذه الأوراق إقبال البنوك
والمستثمرين. وبالطبع عندما انهار هذا الهرم ، عوقبت البنوك وشركات الرهن، وشركات
التأمين، بينما أفلت من العقاب، حتى الآن، شركات التقييم.

23 راجع ذلك بالتفصيل في:

Claudio Borio, The financial turmoil of 2007-?: a preliminary
assessment and some policy considerations, BIS Working Papers
No 251 Monetary and Economic Department, Bank for International
Settlements, 2008, pp3-8

24 منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية .. الفرص والآمال،مؤتمر العمل
العربي،الدورة السادسة والثلاثون، (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية ٥ - ١٢ أبريل / نيسان
٢٠٠٩)،ص ١٥٢

25 وشاح رزاق، الأزمة المالية الحالية،سلسلة اوراق العمل رقم ٠٩٠٣،المعهد العربي للتخطيط
،الكويت،٢٠٠٩ ص ص ١٤-١٩

²⁶Carmen M. Reinhart, Kenneth S. Rogoff, BANKING CRISES: AN EQUAL OPPORTUNITY MENACE, Working Paper 14587, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2008 ,p32

²⁷ Marco Onado, The subprime crisis: who pays and what needs fixing , Andrew Felton and Carmen Reinhart , The First Global Financial Crisis of the 21st Century, Centre for Economic Policy Research, June 2008, p121

²⁸ يشير مصطلح المشتقات المالية إلى كافة أشكال العقود المالية المبتكرة والتي تقوم أما على أساس أسعار الأسهم stock derivatives أو أسعار الفائدة interest rate or credit derivatives أو أسعار العملات exchange rates derivatives أو أسعار السلع commodity derivatives . ويشمل ذلك العقود الآجلة future والخيارات options وعمليات السواب swaps... الخ. للتفاصيل راجع : حسين عبدالمطلب الأسرج، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار فى مصر"، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ٢٠٠٢

29 كشفت المؤشرات الأخيرة عن خسائر لصناديق التحوط الاستثمارية وغالبيتها أمريكية بلغت ٨٥٠ مليار دولار منذ يوليو الماضي وحتى أوائل العام ٢٠٠٩ تشكل ٥٠% من الأصول التي كانت تبلغ ١,٧ تريليون دولار قبل الأزمة مع اتهامها بشكل واضح بالبعد عن الشفافية وتعزيز المضاربات في الأسواق الآجلة التي هي أسواق المشتقات المالية الافتراضية الصانعة للكثير من أزمات العالم في بداية عام ٢٠٠٨ والتي تسببت مضارباتها الوهمية في رفع أسعار النفط إلى ما يقرب من ١٥٠ دولارا للبرميل ومضاعفة أسعار السلع الغذائية والمعادن بمعدلات مجنونة دفعت كل العالم لمعدلات غير مسبوقه في التضخم وهددت بتوسيع مفرع لحلقات الفقر في الدول النامية والغنية علي السواء. مما دفع قادة أوروبا للتأكيد علي ضرورة رقابتها المشددة الي حدود تقارب الوصايا علي نشاطها وأعمالها. أسامة غـيـث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم [٢ - ٤]، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٦٦٥ - السنة ٢١، ١٣٣ مارس ٢٠٠٩

30 تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي إلي أن الخسائر الحقيقية لأزمة الائتمان في عام ٢٠٠٨ تبلغ نحو ٥٠ تريليون دولار وهي تعادل في قيمتها الناتج الإجمالي العالمي السنوي، وأن أسواق المال قد خسرت ٢٨,٧ تريليون دولار إضافة إلي ٩ تريليونات دولار في بدايات العام الحالي، وتقدر خسائر الاقتصادات الآسيوية بنحو ٩,٦٢٥ تريليون دولار

تمثل ١٠٥% من الناتج الإجمالي السنوي للقارة وبذلك تتصدر آسيا قمة الخسائر العالمية كنسبة من الناتج الإجمالي، حيث تتراوح الخسائر في باقي قارات العالم بين ٨٠% و ٨٥% من الناتج الإجمالي وترصد التقديرات أن خسائر دول أمريكا اللاتينية مازالت هي الأقل حيث تبلغ ٥٧% فقط من الناتج الإجمالي للقارة بقيمة قدرها ٢،١١٩ تريليون دولار.. أسامة غـيـث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم [١ من ٤] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٦٥٨-٤٤٦٥٩ السنة ١٤، ١٣٣ مارس ٢٠٠٩.

³¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٥

³² لمعرفة المزيد عن هذه الأزمات راجع :

Carmen M. Reinhart, Kenneth S. Rogoff, BANKING CRISES: AN EQUAL OPPORTUNITY MENACE, Working Paper 14587, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, December 2008 , pp63-77

³³ برغم ضخامة الإنفاق علي خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك في الدول المتقدمة خلال عام ٢٠٠٨ فإن أوضاع الكثير من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى مازالت سيئة مما يتطلب اعتماد مالية ضخمة إضافية وقد قدمت الإدارة الأمريكية علي سبيل المثال دعماً ضخماً لمجموعة سيتي جروب المصرفية، ولكن أوضاعها مع بداية العام الحالي تطلبت المزيد من الدعم والتدخل وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين العملاقة أي إيه جي الأمريكية فقد حصلت علي ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ واحتاجت خلال الأسبوع الماضي لدعم إضافي بقيمة قدرها ٣٠ مليار دولار بعد أن وصلت خسائرها في العام الماضي إلي ١٠٠ مليار دولار منها خسائر قيمتها ٦١،٧ مليار دولار في الربع الأخير فقط من العام الماضي، وعلي نفس المنوال فإن ميزانية عام ٢٠٠٨ لرويال بنك أوف سكوتلاند آر. بي. اس البريطاني حققت خسائر قياسية بلغت ٢٤،١ مليار جنيه استرليني بالرغم من خطط تملك الحكومة لنمو ٧٠% من البنك مما اضطر الحكومة في أوائل الشهر الحالي للإعلان عن برنامج لضمانات من الخسائر بالنسبة للأصول عالية المخاطر التي قدرت قيمتها بنحو ٣٢٥ مليار جنيه استرليني تعادل نحو ٤٦٦ مليار دولار أمريكي، وفي الوقت نفسه فإن بنك اتش اس بي اس البريطاني والذي يعتبر أكبر البنوك في أوروبا انخفضت أرباحه في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٢% بالمقارنة بالعام السابق مما دفع البنك لزيادة رأسماله بمقدار ١٢،٥ مليار جنيه استرليني. واضطرت الحكومة البريطانية إلي زيادة مساهمتها في رأسمال مجموعة لويديز المصرفية العملاقة من ٤٣% إلي ٦٥% وتنفيذ برنامج لضمان خسائر الأصول عالية المخاطر البالغ قيمتها ٢٦٠ مليار جنيه استرليني تعادل ٣٧٠ مليار دولار. وقد وصلت البنوك الأمريكية المتوسطة والصغيرة إعلان إفلاسها في عام ٢٠٠٩ ووصل عدد البنوك المفلسة إلي ١٧ بنكا مما دفع قيادات سياسية أمريكية للمطالبة بترك البنوك الكبرى المتعثرة تغلس والتوقف عن مساعدتها ودعمها بدلا من تخصيص المزيد من الأموال لإنقاذها. ويكشف جوانب حقيقية هامة من الأزمة المالية الكارثية ما أعلنه البنك الوطني السويسري من أن البنوك السويسرية فقدت خلال عام ٢٠٠٨ نحو ربع الأموال المودعة لديها بقيمة قدرها ١،٢ تريليون دولار لأقدام المودعين علي سحب ودائعهم لمواجهة الأزمة العالمية وخسائرها وتداعياتها... أسامة غـيـث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي

34 وهناك مؤشرات عن ٣٠ مليون صيني فقدوا وظائفهم بالفعل وارتفاع معدل البطالة إلى ٨،١% في أمريكا وما يعنيه من أن هناك ١٢،٥ مليون أمريكي عاطلين تماما عن العمل منهم ٣،٦ مليون عاطل خلال الأشهر الستة الأخيرة يضاف إليهم ٨،٦ مليون أمريكي في بطالة جزئية بحكم أنهم يعملون لبعض الوقت فقط وبدوام عمل جزئي ولا يمكنهم الحصول علي وظائف دائمة بحكم تراجع الإنتاج والنشاط وأن هذه النوعية من الأعمال كانت في العام الماضي تضم نحو ٧٨٧ ألفا فقط بما يعنيه من إضافة ٨ ملايين أمريكي إلي قائمة العمل الجزئي لبعض الوقت وما تعنيه من الانخفاض الكبير في الأجور والدخول وبالتالي القدرة علي الإنفاق ويفرز توجهات البطالة زيادة حالات الإفلاس والمنشآت في أمريكا وتوقفها عن العمل حيث ارتفعت حالات الإفلاس بنسبة ٣١% خلال العام الماضي. أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم [١ من ٤] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٦٥٨ - السنة ١٣٣،١٤ م - مارس ٢٠٠٩

³⁵ منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مرجع سابق، ص

١٧٣

³⁶ راجع:

Dirk Willem te Velde The global financial crisis and developing countries,
Overseas Development Institute, October 2008

³⁷ للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<http://www.worldbank.org/gep2009>

³⁸ البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ : مستجدات التوقعات، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٩، ص ص ٢-٣

³⁹ التراجع الحاد في الطلب عالميا وما يعنيه من تراجع الاستهلاك بشكل حاد وتأثيره علي قطاعات الإنتاج والخدمات وعلي حركة التجارة الدولية ومن أبرز الأمثلة علي تراجع الطلب ما يحدث في السوق الأمريكية حيث تراجعت مبيعات قطاع السيارات بنسبة ٤١% في فبراير الماضي وتراجعت في يناير الماضي بنسبة ٣٧% وكان تراجع مبيعات الشركات الأمريكية في المتوسط ٥٠% وهو ما يهدد بكارثة حقيقية لقطاع الصناعة و كارثة حقيقية تصب في خانة البطالة الواسعة النطاق حيث تراجعت مبيعات جنرال موتورز بنسبة ٥٢،٩% وفورد بنسبة ٤٤% وكذلك الحال في اليابان الذي دخل اقتصادها مرحلة الانكماش حيث تراجعت مبيعات

تويوتا، ٣٧،٣% وهوندا ٣٥،١% ونيسان ٣٧،١% في السوق الأمريكية الضخمة الذي كانت مبيعاته تصل لنحو عشرة ملايين سيارة سنوياً.. أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلى الكساد العظيم [١ من ٤] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٦٥٨-السنة ١٤، ١٣٣، مارس ٢٠٠٩

40 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، ١١ شوال ١٤٢٩ هـ / الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م، ص ص ٧-٤

41 . أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلى الكساد

العظيم [١ من ٤]

المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة

، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٦٥٨-السنة ١٤، ١٣٣، مارس ٢٠٠٩

42 البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ : مستجدات التوقعات، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠٠٩، ص ص ٤-٥

43 الجامعة الأردنية، الأزمة المالية الدولية الراهنة: الأسباب والآثار والآفاق، مرجع سابق، ص

ص ٨-٩

44 من المتوقع ازدياد التمويل الخارجي المطلوب بالنسبة لمجموعة البلدان النامية إلى ١,٣ تريليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٩، وهو مؤلف من عجوزات الحساب الجاري (٣٣٠ مليار دولار أمريكي) وسداد أصل الديون التي يستحق أجل سدادها للقطاع الخاص (٩٧٠ مليار دولار أمريكي). ومع هبوط تدفقات رأس المال الداخلة إلى البلدان النامية، من شأن هذا أن يشكل فجوة تمويل تُقدّر بما بين ٢٧٠ مليار دولار أمريكي و ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، تبعاً لحجم مخاطر تجديد القروض وحجم رأس المال الهارب. أما المناطق التي لديها أكبر فجوة تمويلية فهي: أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي إطار التوقعات الحالية، سيواجه ٨٤ من أصل ١٠٩ بلدان نامية فجوات تمويلية، في معظم الحالات أكبر من أن تغطيها سحوبات من الاحتياطيات وحدها. وهذا ما يوحي أنه يمكن في غياب المساندة الدولية الكافية اضطراب تلك البلدان إلى معاناة هبوط شديد في ميزان حسابها الجاري، مما يعني المزيد من هبوط الطلب المحلي والواردات. البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ : مستجدات التوقعات، مرجع سابق، ص ١٢

45 الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنتهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في الدول العربية ليست فروغاً لولول ستريت.

46 صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي. متاح في:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

47 في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.

48 يشار إلى إن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي - الذي يقوم بوظائف البنك المركزي - خفض سعر الفائدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ حين كان سعر الفائدة الأمريكية هو ٥,٢٥%. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى ٣% وارتفع معدل التضخم إلى ٤,١% ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره - ١,١%. وفي ١٧ ديسمبر عام ٢٠٠٨ أقدم الفيدرالي الأمريكي على تخفيض الفائدة من ١% إلى مستوى يتراوح من صفر إلى ٠,٢٥%، وذلك بهدف مواجهة حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة. والمستوى الحالي لسعر الفائدة، وهو تقريبا صفر، هو أقل مستوى منذ أن بدأ الاحتياطي الفدرالي في تسجيل أسعار فائده في عام ١٩٥٤. وأدى تخفيض سعر الفائدة الأمريكية إلى تراجع سعر الدولار لأنه كان أكثر مما توقعه كثير من المحللين، وأوضح الاحتياطي الفدرالي أن هذه المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ستظل لفترة من الوقت.

49 للتفاصيل راجع: سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ص ١٠-١١
50 منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥

51 أسامة غـيـث، التخطيط الشيطاني والقرصنة الاقتصادية العالمية ٣
٤-، كارثية الفائدة صفر.. وجنون العبودية الاقتصادية، جريدة الأهرام القاهرية، العدد ٤٤٥٨١-السنة ٢٧، ١٣٣ ديسمبر ٢٠٠٨

52

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:22078653~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html>

53 إن تقارير أصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني أساسا دول الخليج العربي تصل إلى ١٧٠٠ مليار دولار تعادل ١٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي العربي وتشير بعض التقديرات إلى أن أصولها بلغت ٢,٤ تريليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٧ ويقدر أن هناك إضافات سنوية للأصول تبلغ ٢١٠ مليارات دولار وواقع الحال يقول أن الأزمة العالمية أثرت بشكل حاد في أصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من أصولها في أمريكا وأوروبا وآسيا، وأن الإيرادات الجديدة التي يمكن إضافتها للأصول لا بد وأن تتراجع بشكل جاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي غالبية الموازنات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة

للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي أقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط. راجع:

- أسامة غيث في القمة الاقتصادية العربية: الطموحات المنسية والغائبة.. والقرارات المهمة المؤجلة؟، جريدة الأهرام، السبت، ١٣٣-١٣٣

العدد 44602، 17 يناير 2009

- ولمزيد من الصناديق السيادية العربية والجهات التي تمولها راجع:

- إيكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٢

- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان، 14 آذار/ مارس - 2009 .

54 أظهرت الأزمة الأخيرة أن أولى آليات العدوي المالية تتم من خلال أسواق المال وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ولعل هذه الآلية تؤكد اختلاف هذه الأزمة عن الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩-١٩٣٤) الذي بدأ أيضا بانهيار بورصة نيويورك. ولم تنتقل الأزمة في ذلك الوقت بالسرعة الرهيبة التي نشاهدها هذه المرة لأسباب عدة أولها عدم ترابط البورصات والاستثمارات المتبادلة، وعدم وجود مشتقات مالية نتيجة الالتزام بقاعدة الذهب، وانتشار القيود التجارية. أما اليوم فإن تقدم المواصلات والاتصالات والأخذ بمبادئ العولمة جعل العالم قرية صغيرة تكاد تعيش في منظومة مالية وثقافية واحدة. كذلك فإن انفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا - بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية قبل مؤسسات أجنبية - جعل البورصات تتناغم في حركاتها من بلد إلى آخر.

ولم يختلف الحال كثيرا عن ذلك في بعض الدول العربية حيث تطابق الانخفاض في أسواقها المالية مع ما حدث في الأسواق العالمية الأخرى. وفي أسواق الخليج العربي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلى من التراجع في الأسواق الغربية. ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق للاستثمارات الأجنبية، ولعل أول آليات التأثير المباشر بأسواق المال الأجنبية هي عن طريق عمليات المضاربين الأجانب، واستخدام شهادات الإيداع العامة **General Deposit Receipts (GDR)** التي تسمح بتداول الأسهم العربية في سوق لندن. وحتى في غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدرا من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا انهارت نيويورك تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته، والعكس بالعكس. وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية ليس فقط للقيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية. ويجدر بالذكر أنه على أعقاب هذه الأزمة المالية العالمية، تتعرض أسواق الأوراق المالية العربية بشكل عام منذ بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، كمثيلاتها من الأسواق العالمية، إلى حركة تراجع كبيرة أدت إلى انخفاض القيم السوقية فيها بشكل ملحوظ وإلى انخفاض مؤشرات أدائها وإلى خسائر مرتفعة للمستثمرين. لقد أسهمت الأزمة المالية الدولية وبعض العوامل المحلية إلى تراجع أداء الأسواق. فمن أبرز الأسباب المحلية هو الحاجة إلى تطوير أطرها القانونية والرقابية، ورفع مستوى الأداء المهني والمالي فيها، وتخوف المستثمرين في بعض هذه الأسواق من تداعيات انهيار القطاع العقاري ووجود فقاعة في هذا القطاع، إضافة إلى انتشار عمليات المضاربة. وتراكمت هذه

العوامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي دفع بكثير من المستثمرين إلى تسهيل محافظتهم، وبالبعض الآخر إلى الإحجام عن الاستثمار في هذه الأسواق في الوقت الحالي، وذلك رغم وصول مكورات الأرباح في كافة هذه الأسواق إلى مستويات متدنية نسبياً. ومما فاقم من الانخفاض هو اضطراب الكثير من المستثمرين الذين يتداولون على الهامش إلى البيع لتسوية مواقفهم المالية مع المؤسسات المالية المحلية، والمستثمرين الأجانب إلى التسهيل لتسوية مواقفهم الخارجية أيضاً، مما أدى إلى انخفاض أكبر في حركات التداولات وبيع أسهم الشركات المدرجة. ويعزي معظم المحللين والمسؤولين في الأسواق العربية هذا التراجع الحاد إلى العامل النفسي الذي يغلب على قرارات المتداولين في هذه البورصات ويعتبرون أنه ليس هناك أسباب تتعلق بربحية الشركات المدرجة أو أداء الاقتصادات في المنطقة الذي يعتبر جيداً بشكل عام. وبكلمة أخرى، إن هذا الانخفاض لا يعود إلى أسباب جوهرية مالية واقتصادية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة والأداء الجيد للشركات المدرجة نفسها، وبالتالي، يعتبر انخفاض الطلب وارتفاع حركة البيع كنتيجة للقلق وعدم الثقة لدى المستثمرين بالأوضاع المالية العالمية ومدى تأثيرها على أسواق المنطقة. وفي هذا السياق، قامت الجهات الحكومية المختصة باتخاذ تدابير متنوعة في مجال السياسات المالية والنقدية وغيرها بهدف التخفيف من الأثر السلبي المحتمل للأزمة العالمية على القطاعات المالية المحلية، وضمان توفر السيولة اللازمة في هذه القطاعات، والحد من انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الحقيقي. وشملت التدابير قيام السلطات النقدية في بعض الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطيات الإلزامية للبنوك. وفي حين قامت بعض الدول بضخ السيولة في القطاع المصرفي، أعلنت دول أخرى الاستعداد لضخ السيولة إذا لزم الأمر ذلك. وكذلك، عمدت بعض البورصات إلى تخفيف القيود على شراء الأجانب لأسهم الشركات المدرجة فيها، وقامت أسواق أخرى بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، قامت بعض الأسواق بإعداد استراتيجيات لتفعيل نشاط صناديق الاستثمار وأسواق السندات في البورصة، وإصدار ضوابط خاصة لتنظيم عمليات الاستحواذ، وقواعد رفع الكفاءة الفنية والملاءة المالية لشركات الوساطة. راجع، صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد ٥٥، الربع الثالث، ٢٠٠٨، ص ص ٧-٩

⁵⁵ صندوق النقد العربي (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر

٢٠٠٨، ص ١٣٧

⁵⁶ المصدر السابق، ص ١٤٥

⁵⁷ المصدر السابق، ص ١٤٤

⁵⁸ منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مرجع سابق، ص ١٦٨

⁵⁹ المرجع السابق، ص ١٦٩

⁶⁰ منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مرجع سابق، ص ١٧٦

⁶¹ UNCTAD (2008), "World Investment Report 2008", OpCit

⁶² تؤكد بيانات منظمة الأونكتاد على أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بنسبة ٢١ ٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقدر ب ١,٤ تريليون دولار، ويتوقع أن يتراجع إلى أبعد من ذلك في عام ٢٠٠٩، لمزيد من التفاصيل راجع:

63 جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية .. وقفة مراجعة، مقال منشور على موقع صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٦

64 تتخذ أغلب الحكومات إجراءات للتعامل مع مواطن الضعف التي حددتها في اقتصادها. فعلى سبيل المثال، تدخلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مبكرا لمساندة أنظمتها المصرفية وبورصاتها. وقد فعلت ذلك عن طريق تخفيف السياسات المالية، وتأمين الالتزامات على النظام المصرفي (بما في ذلك من خلال ضمان الودائع)، وأيضا عن طريق ضخ سيولة نقدية جديدة حينما اقتضى الأمر. فعلى سبيل المثال، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطة للإنفاق الاستثماري وقدمت أموالا للبنك السعودي للتسليف والادخار لتأمين السلف للأسر منخفضة الدخل. وتعكف الكويت على مناقشة مجموعة إجراءات للمساعدة على استقرار الأوضاع الاقتصادية. كما أعلنت مصر عن مجموعة إجراءات للتحفيز المالي تهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية لخلق فرص عمل. وفي الأردن تم وضع ودائع مكفولة بضمانات في البنوك المحلية والإعلان عن برنامج للتحفيز المالي. وأعلنت تونس عن إجراءات لمساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ولتعزيزها فـرصة عمل.

65 (قرار : ق . ق : ٣ د . ع (١) - ج ٤ - ٢٠٠٩/١/٢٠) .

66 ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف مترابطة، لمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت. إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تنصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات .

67 منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية .. الفرص والآمال، مرجع سابق، ص ص

١٧٥ - ١٧٦

68 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧، أبوظبي، ٢٠٠٨، ص ص ٢١٤ - ٢٢٠

69 قد بذلت الحكومات العربية جهودًا منفردة بهدف توفير فرص عمل وتشغيل طالبي العمل ولكنها لا زالت غير كافية حتى الآن ومن هذه الجهود:

في مصر تمركزت جهود التشغيل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير فرص عمل للشباب ورصدت لهذا الصندوق مبالغ كبيرة ذهبت بمعظمها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج خاصة بالخريجين.

وفي سورية تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة البطالة (الهيئة العامة لمكافحة البطالة)، وتم تخصيص مبالغ مالية وفيرة لتشجيع قطاع الأعمال وبشكل أساسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وبعض البرامج المتخصصة والتي كان هدفها عمومًا تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشبابية.

وفي الأردن فقد بذلت الحكومة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، إضافة إلى جهات أخرى جهودًا تساعد في هذا الاتجاه كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

وفي المغرب فقد تم إنشاء صندوق لتدريب وتأهيل الشباب لخلق فرص عمل ذاتي بمساعدة جهات أخرى كالجمعيات الغير ربحية والمصارف وغيرها.

وفي تونس وفي عام 1998 فقد تم البدء في برنامج للربط بين التدريب والتشغيل ويركز على خريجي التعليم المتوسط والعالي.

وفي دول الخليج العربي حيث تم التركيز على توظيف المواطنين بدلاً من العمالة الأجنبية، إضافة إلى أن هناك كثير من النشاطات والبرامج التي تعمل على تعزيز طاقات الأفراد الشباب ونشر ثقافة العمل الذاتي وتنمية المبادرات الريادية لدى الشباب.

70 إنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية وأنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. ، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها في العديد من الدول العربية، لأسباب عديدة، أهمها: ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثمائي وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق . والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاقد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة المرغوبة . ومن البرامج المتخصصة والهادفة إلى تغيير القيم المجتمعية التقليدية السلبية نحو العمل برنامج "إرادة"، وهو مبادرة من الحكومة الأردنية تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى العمل الحر والخاص والتقني.

١. بيئة أعمال غير مناسبة : لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاد غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات . وتجدر الإشارة ، إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءً جيداً في مؤشر "سهولة

ممارسة أنشطة الأعمال " في عام 2006 وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي . وتجدر الإشارة إلى البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وإيسلاندا والولايات المتحدة.

٢. الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية : من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة بيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة . ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

٣. عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب : تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم . وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

٤. البرامج المُنحازة عن غير قصد : يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة . وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالياً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال . ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكثر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج . كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة . وتتحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل ، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (7 في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط . ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة ، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال . ويعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل

جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال. والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقفاً وخلافاً للهدف الرئيسي للبرنامج. راجع: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧، أبوظبي، ٢٠٠٨، ص ص ٢٠٧-٢٠٩

71 محمود عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية، متاح في
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302.frameless.htm>

72 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٤

73 تشترك الدول العربية جميعها في هدف تنمية صادراتها. ويمكن تقسيم الدول العربية، وفقاً لتنوع وطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تتميز بتنوع إلى درجة ما في قاعدتها الإنتاجية مع ارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها الإجمالية. وبالتالي تحتاج إلى إزالة القيود أمام منتجاتها، أي أن التركيز في تنمية صادراتها يعتمد إلى حد على تنشيط جانب الطلب. وتضم هذه المجموعة مصر، المغرب، سوريا، الأردن، تونس.

المجموعة الثانية: تتميز في إنتاج وتصدير النفط. وتضم الدول العربية النفطية: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، الجزائر. وتسعى هذه المجموعة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية وبالتالي العمل على تنشيط جانب العرض.

المجموعة الثالثة: تتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية. وتضم الصومال، والسودان، اليمن، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر. وهذه المجموعة تسعى إلى تطوير قاعدتها الإنتاجية وتنويعها، وبالتالي تنشيط جانب العرض.

ويظهر التقسيم السابق أن الاقتصادات العربية تتكامل فيما بينها كمجموعات ولكنها تتنافس داخل كل مجموعة وهذا يعنى أنه يمكن التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على الصادرات العربية إذا تمت تحرير التجارة العربية على المستوى الكلى. فهناك مجموعة ترغب في تنويع قاعدتها الإنتاجية وترغب أخرى في تحرير وتنشيط جانب الطلب. وترغب ثالثة في تنمية قاعدتها الإنتاجية وتنويعها معاً. إلا أن اختلاف الأهداف يجعلها تتكامل فيما بينها ولا تتنافس، خاصة إذا ما وضعت في إطار إستراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية، مما يمكن الدول العربية من تحقيق أهدافها التنموية المختلفة ووضعها في إطار تكاملي للمجموعة العربية.

⁷⁴ تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٨ أن الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007 ، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام. 2006 ورصدت الدراسات أن الجزء الأكبر من هذه الأصول يتم توظيفه في موجودات بالخارج ولعمليات الإقراض الحكومي وهو ما يحتم إعادة النظر علي مستوي كل دولة وعلي مستوي مجموع الدول العربية لتوظيف هذه الأصول التوظيف الأمثل الذي يخدم التنمية والانتعاش ويوفر علي نطاق أوسع احتياجات التمويل للقطاع الخاص والأفراد ويمكن أن يساهم ذلك من خلال الرؤية التكاملية المشتركة في دعم التجارة البينية والتوسع في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتنامية بالاشتراك مع صناديق التنمية والمؤسسات العربية